مجلة جامعة بني وليد
للعلوم الإنسانية و التطبيقية

مجلة فصلية محكمة تصدر عن جامعة بني وليد

BANI WALEED UNIVERSITY JOURNAL OF SCIENCES & HUMANITIES

A QUARTERLY REFEREED JOURNAL ISSUED BY BANI WALEED UNIVERSITY

- VITEX AGNUS-CISTUS LEAVES IMPROVES ILEAL MICROBIOTA AND ANTIOXIDATIVE STATUS OF BROILER CHICKENS
- Design and Simulation of Low-Pass LC Ladder Filter Using VDTA

Sixth Year – Twenty-second Issue – December 2021

مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية - العدد الثاني والعشرون - ديسمبر 2021 م

من محتويات العدد :

- المسائل الخلافية بين ابن مالك والكوفيين في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم.
- حديث (إذا طلع النجمُ ارتفعت العاهةُ عن كلّ بلدٍ) رواية ودراية .
- دوافع التعديل الدستوري ومقتضياته .
- شرط المصلحة وأثره على السير في دعوى الإلغاء .
- الفكر السياسي والنظرية السياسية والأيديولوجية " مقاربة مفاهيمية سوسيو سياسية".
- معوقات تحقيق الاعتماد لكليات جامعة بني وليد من وجهة نظر رؤساء الاقسام العلمية.
- دور المؤسسات الدولية في دعم خطة التنمية المستدامة في ليبيا.

السنة السادسة العدد الثاني والعشرون ديسمبر 2021

مجلة جامعة بني وليد

للعلوم الإنسانية والتطبيقية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن جامعة بني وليد

بني وليد – ليبيا

السنة السادسة – العدد الثاني والعشرون – ديسمبر 2021 م

التوثيق: الدار الوطنية للكتاب بنغازي 121 /2017

مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

السنة السادسة – العدد الحادي والعشرون – ديسمبر 2021 م

المشرف العام للمجلة

د. عبد الحميد فرج صالح

رئيس تحرير المجلة

د. الطاهر سعد ماضي

مدير تحرير المجلة

أ. أشرف علي محمد لامه

هيئة تحرير المجلة

د. منصور محمد ونيس	د. أعويدات حسن بالحاج
د. عبد الله صالح أزبيدة	د. علي محمد شقلوف
د. عبد الله الشيباني	د. محمد نافع اسطيل
د. فرج خليل سالم	د. مفتاح الفيتوري الجمل

اللجنة الاستشارية للمجلة

د. محمد عثمان الفيتوري	رئيساً
د. إبراهيم أحمد خليل	عضواً
د. عبد الحكيم محمد عثمان	عضواً
د. مصباح ياقة السوداني	عضواً
د. رمضان الطاهر	عضواً
د. جعفر الصيد عوض	عضواً
أ. علي صالح اقريميدة	عضواً
أ. إسماعيل مصباح عبد القادر	عضواً
أ. علي مصباح ارحومة	عضواً
أ. عامر فتح الله المبروك	عضواً

أمين سر المجلة

جمال محمد الجهيمي

قواعد النشر بمجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية مجلة علمية فصلية محكمة تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الأصيلة والمبتكرة في العلوم الإنسانية والتطبيقية .

وإذ تـرحب المجلة بالإنتاج المعرفي والعلمي للباحثين في المجالات المشار إليها تحيطكـم علماً بقواعد النشر بها وهي كالتالي :

1– تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية على أن تعالج القضايا والموضوعات بأسلوب علمي موثق يعتمد الإجرائية المعتمدة في الأبحاث العلمية، وذلك بعرض موضوع الدراسة وأهدافها ومنهجها وتقنياتها وصولاً إلى نتائجها وتوصياتها ومقترحاتها.

2– يكون التوثيق بذكر المصادر والمراجع بأسلوب أكاديمي يتضمن:

أ– الكتب : اسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان وتاريخ النشر، اسم الناشر، رقم الصفحة .

ب– الدوريات : أسم الباحث، عنوان البحث، اسم المجلة، العدد وتاريخه، رقم الصفحة .

3– معيار النشر هو المستوى العلمي والموضوعية والأمانة العلمية ودرجة التوثيق وخلو البحث من الأخطاء التحريرية واللغوية وأخطاء الطباعة.

4– أن يكون النص مطبوعا على برنامج (Microsoft Word) ويكون حجم الخط (12) ونوعه (Simplified Arabic)، على حجم ورق مخصص بالمواصفات التالية :
(عرض 17سم، ارتفاع 24 سم) أو (عرض 6.70 إنش، ارتفاع 9.45 إنش).

5–أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث على (25) صفحة كحد اقصى وان يرفق بخلاصة للبحث أو المقالة لا تتجاوز(60)كلمة تنشر معه عند نشره .

6– ترحب المجلة بتغطية المؤتمرات والندوات عبر تقارير لا تتعدى (10) صفحات (A4) كحد اقصى، يذكر فيها مكان الندوة أو المؤتمر وزمانها وأبرز المشاركين، مع رصد أبرز ما جاء في الأوراق والتعقيبات والتوصيات .

7– ترحب المجلة بنشر مراجعات الكتب بحدود (10) صفحات (A4) كحد أقصى على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين. على أن تتضمن المراجعة عنوان الكتاب وأسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات، وتتألف المراجعة من عرض وتحليل ونقد، و أن تتضمن المراجعة خلاصة مركزة لمحتويات الكتاب، مع الاهتمام بمناقشة أطروحات المؤلف ومصداقية مصادره وصحة استنتاجاته .

8– يرفق مع كل دراسة أو بحث تعريف بالسيرة الأكاديمية والدرجة العلمية والعمل الحالي للباحث.

9– لا تدفع المجلة مكافآت مالية عما تقبله للنشر فيها.

10– لا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نشرت أو أرسلت للنشر في مجلات أخرى.

11– تخضع المواد الواردة للتقييم، وتختار هيئة تحرير المجلة (سرياً) من تراه مؤهلاً لذلك، ولاتعاد المواد التي لم تنشر إلى أصحابها.

12 – يتم إعلام الباحث بقرار التحكيم خلال شهرين من تاريخ الإشعار باستلام النص، وللمجلة الحق في الطلب من الباحث أن يحذف أي جزء أو يعيد الصياغة، بما يتوافق وقواعدها.

13– تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة وفق خطة التحرير، وتؤول حقوق الطبع عند إخطار الباحث بقبول بحثه للنشر للمجلة دون غيرها.

14– مسؤولية مراجعة و تصحيح و تدقيق لغة البحث تقع علي الباحث، على أن يقدم ما يفيد بمراجعة البحث لغويا، ويكون ذلك قبل تقديمه للمجلة.

15– ترسل البحوث والدراسات والمقالات باسم مدير التحرير.

بخصوص البحوث والدراسات والمقالات التي تسلم إلى مقر المجلة، فإن البحث يسلم على قرص مدمج(CD) مرفقا بعدد 2 نسخة ورقية.

للمزيد من المعلومات والاستفسار يمكنكم المراجعة عبر :

البريد الإلكتروني

jurbwu@bwu.edu.ly

صفحة المجلة علي فيسبوك

(مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية و التطبيقية)

مقر المجلة

إدارة المكتبات والمطبوعات والنشر بالجامعة – المبنى الإداري لجامعة بني وليد

بني وليد – ليبيا

مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

محتويات العدد

عنوان البحث	أسم الباحث	رقم الصفحة
المسائل الخلافية بين ابن مالك والكوفيين في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم	د.عبد العزيز فرج رمضان المريمي د.صالح أبوشعالة السوداني	7
حديث (إذا طلع النجمُ ارتفعت العاهةُ عن كلِّ بلدٍ) رواية ودراية	أ.كريمة صالحين لامين	42
المعادة في ميراث الجد مع الإخوة صورها وحكمتها	د. عبدالله أمبارك أحمد الدعيكي	63
دوافع التعديل الدستوري ومقتضياته	د. مفتاح أغنية محمد أغنية	81
شرط المصلحة و أثره على السير في دعوى الإلغاء	د . مصباح عمر رمضان التائب	104
الفكر السياسي والنظرية السياسية والأيديولوجية " مقاربة مفاهيمية سوسيو سياسية"	أ. أشرف علي محمد لامه د. الطاهر سعد ماضي	123
معوقات تحقيق الاعتماد لكليات جامعة بني وليد من وجهة نظر رؤساء الاقسام العلمية	د. فرج عمر موسى	143
دور المؤسسات الدولية في دعم خطة التنمية المستدامة في ليبيا	أ. أبوعجيلة ونيس عمر	167
بطاقة الأغراض الشخصية و أثرها على سعر الصرف دراسة على نافذة بيع العملة الأجنبية في مصرف ليبيا المركزي	أ . خالد حسين عبد الرحمن	184

المسائل الخلافية بين ابن مالك والكوفيين في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم

د.عبد العزيز فرج رمضان بالقاسم المريمي– كلية التربية – جامعة بني وليد
د.صالح أبوشعالة السوداني– كلية التربية – جامعة بني وليد

المقـدمـة

إنّ الحمدَ لله نحمدهُ، ونستعينهُ، ونستغفرهُ، ونتوبُ إليه، ونعوذُ باللهِ من شرورِ أنْفُسِنَا ومِنْ سيئاتِ أعمالِنَا، مَنْ يَهْدِه اللهُ فلا مضلّ له، ومن يضللْ فلا هاديَ له، وأشهدُ أنْ لا إله إلا الله وحدَهُ لا شريكَ له، وأشهدُ أنّ محمداً عَبْدُهُ ورسولُه ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أمّا بعد: فقد ذكر ابن مالك في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مجموعة من المسائل التي خالف فيها النحاة، وهذه المسائل الخلافية ربما اتفق ابن مالك مع الكوفيين فيها، أو رجح رأيهم ، أو مال إليهم، أو خالف واحداً منهم، وكذا فعل ذلك مع البصريين.

وقد احصينا المسائل التي خالف فيها ابن مالك الكوفيين مدرسة في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم فوجدناها إحدى عشر مسألة وبيانها فيما يأتي:

المسألة الأولى: زيادة(مَنْ):

من المسائل التي خالف فيها ابن مالك الكوفيين في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مسألة زيادة(مَنْ)، يقول ابن مالك: "ولا تزاد (مَنْ) خلافاً للكوفيين"[1].

وبيان هذه المسألة فيما يأتي:

اختلف النحاة في مسألة زيادة (مَنْ) على مذهبين:

المذهب الأول: جواز زيادة (مَنْ) وهو مذهب الكسائي نسبه إليه ابن عصفور وابن مالك، وابن الشجري، وأبو حيان، وابن عقيل، وابن هشام، والسيوطي[2]، وقد نقل بعضهم هذا المذهب عن الكوفيين كما فعل ابن مالك في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم[3].

(1) سبك المنظوم وفك المختوم86.
(2) ينظر: ضرائر الشعر81، شرح التسهيل216/1، أمالي ابن الشجري65/3،ارتشاف الضرب1033، المساعد164/1، مغني اللبيب209/4،همع الهوامع301/1.
(3) التوطئة175، ومغني اللبيب165/1.

المذهب الثاني: عدم جواز زيادة (مَنْ) ونسبه بعض النحاة للبصريين [1]،ونسبه بعضهم إلى البصريين والفراء من الكوفيين[2].

وسوّغ زيادة(مَنْ) عند الكسائي، أنّ مذهب الكوفيين يجيز زيادة الأسماء، فتزاد(مَنْ) كما زيدت (ما) في مثل قوله تعالى:فَبِمَا﴿ نَقْضِهِم مِيثَقَهُم﴾ .[3]

واستدل الكسائي بقول الشاعر :[4]

فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرنا حب النبي محمد إيانا

بخفض (غيرنا) فتكون (من) واقعة بين حرف الجر والاسم المجرور، فحكم بزيادتها، ونظيره في هذا في قوله تعالى: ﴿فبما رحمةٍ منَ الله لِنْتَ لهم﴾[5]،فـ(ما)ههنا ما غيَّرت لا لفظاً ولا معنى ولا حكماً، لأنّ التقدير : فبرحمة من الله لنت لهم.[6]

واستشهد بقول عنترة:[7]

يا شاة من قنص لمن حلت له حرمت عليّ وليتها لم تحرم

بإضافة(شاة) إلى (قنص) ، فتكون(من) واقعة بين المضاف والمضاف إليه فهي زائدة.[8]

ونظيرها في الوقوع بين المتضايفين: (ما) في قوله تعالى:﴿أيّما الاجلين قضيْتُ فلاَ عدوان عَلَيَّ﴾[9] وردّ الجمهور احتجاج الكسائي بقول الشاعر:(فكفى بنا فضلاً على من غيرنا)، فخرجوا(من) فيه على أنها نكرة موصوفة، فالتقدير: على قوم غيرنا،[10]وأما بيت عنترة فقد رده ابن مالك والجمهور من وجهين: أحدهما: أن الرواية: يا شاة ما قنص، بزيادة (ما)، والثاني: أنّ (مَنْ) على صحة الرواية بها يحتمل أن تكون نكرة موصوفة بقنص ،على تقدير: يا شاة رجل قنص، أي ذي قنص، والحمل على هذا راجح، لأنه تقدير شائع أمثاله

(1)انظر:شرح المفصل12/4،والتوطئة.175،وشرح الكافية 797/2،وهمع الهوامع301/1.

(2)انظر:ارتشاف الضرب546/1.

(3) النساء155.

(4) ينسب إلى حسان وليس في ديوانه ،وينسب إلى كعب بن مالك، ولعبدالله بن رواحة، ولبشير بن عبدالرحمن - رضي الله عنهم - انظر: خزانة الأدب128/6،125،123، والكتاب105/2،واللسان419/13 ،226/15، وسر صناعة الإعراب135/1، وأمالي ابن الشجري65/3.

(5) آل عمران159.

(6) أسرار العربية37.

(7) البيت من معلقته المعروفة، وروايته المشهورة :يا شاة ما قنص، انظر:ديوانه83، شرح القصائد السبع353، شرح المعلقات للزوزني219، شرح المعلقات للشنقيطي131،خزانة الأدب130/6، وغيرها.

(8) شرح كتاب سيبويه137/1..

(9) القصص28.

(10) ضرائر الشعر81،أمالي ابن الشجري65/3،شرح كتاب سيبويه137/1.

بإجماع إذ ليس فيه إلا حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وأمثال ذلك كثيرة بخلاف ما ذهب إليه الكسائي رحمه الله فإنه لم يثبت مثله فوجب اجتنابه[1].

واحتج الكسائي أيضا بقول الشاعر:[2]

آل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل والأثرون من عددا

أراد :الأكثرون عددا، فمعنى البيت أن آل الزبير سنام المجد والأكثرون عددا وأن أتباعهم أكثر من أتباع غيرهم.

وخرجه الجمهور على أن(عددا)مصدر بمعنى المفعول، فمن اسم موصوف بمفرد، ويجوز أن تكون موصوفة بجملة محذوفة، وذلك أن عددا مفعول مطلق ،وعامله محذوف تقديره: يعد عددا، بالبناء للمفعول، والجملة صفة من ،أي: إنسان يعد عددا.[3]

ونقل الأنباري عن الفراء أنه يخالف شيخه الكسائي فلا يجيز زيادة(مَنْ)،قال:"قالالفراء: أنشدني الكسائي بيت عنترة:(يا شاة من قنص لمن حلت له).قال: وزعم الكسائي أنه: إنما أراد يا شاة قنص، وجعل (من) حشوا في الكلام، كما تكون (ما) حشوا.

وأنكر الفراء هذا وقال: إنما أراد يا شاة من مقتنص، لأن (من) لا تكون حشوا، ولا تلغى، وأنشد الكسائي والفراء:

آل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل والأثرون من عددا

فقال الكسائي: (من) صلة، والمعنى: والأثرون عددا. وقال الفراء: عددا صلة لمن، كأنه قال: من معدودا".(4)

هذا ، والقول الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن مالك وجمهور النحويين من القول بعدم زيادة(من) وما استشهد به الكسائي يمكن حمل (من) فيه على أنها نكرة موصوفة.

(1) شرح التسهيل216/1.

(2) البيت لا يعرف قائله.انظر:أمالي ابن الشجري65/3،شرح القصائد السبع353،خزانة الأدب128/6.

(3) الأزهية103،أمالي ابن الشجري65/3،شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي344/5.

(4) شرح القصائد السبع353.

المسألة الثانية: دخول لام الابتداء على خبر (لكنّ).

من المسائل التي خالف فيها ابن مالك الكوفيين في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مسألة دخول لام الابتداء على خبر (لكنّ)يقول ابن مالك: "وتدخلُ لام الابتداء على ثاني ما يلي (إنْ) من خبرٍ أو اسمٍ أو معمول الخبرِ أو فصلٍ ، ولا تدخُلُ على ثالثٍ إلاّ أن يكون خبراً أو اسماً، ولا تدخلُ على خبرِ غيرها، وخالف الكوفيون في (لكنّ) ، ولا حجة فيما أوردوه ".[1]

ومن خلال النص يتضح أنّ هناك خلاف بين النحاة في هذه المسألة على مذهبين:

المذهب الأول: جواز دخول لام الابتداء على خبر(لكنّ)،نسبه ابن مالك للكوفيين ،ونسبه إليهم أيضاً: مكي، وابن الأنباري، والعكبري، وابن يعيش، وابن عصفور ، والرضي ، والمالقي، والمرادي، وأبو حيان، وابن هشام، وابن عقيل، والسيوطي، والأشموني .[2]

واحتج الكوفيون لقولهم بالجواز من وجهين:

الوجه الأول: النقل، وهو ما جاء عن العرب من إدخال اللام على خبرها. في قول الشاعر:

ولكنني من حبها لكميد[3]

الوجه الثاني: القياس، أن أصل (لكن):إنّ زيدت عليها الكاف ولا، وحذفت الهمزة، والكاف عوض عن المحذوف، و(لا)للنفي، فصارتا جميعاً واحداً هو (لكن)[4].

وهذا هو الاحتجاج بوجهيه يصدقه ما قاله الفراء في كتاب معاني القرآن: "وإنما نصبت العربُ بها إذا شددت نونها لأنّ الأصل: إنّ عبدالله قائم، فزيدت على(إن) لام وكاف، فصارتا جميعاً حرفاً واحداً؛ ألا ترى أن الشاعر قال: **ولكنني من حُبِّها لكميْدُ**

فلم تدخل اللام إلاّ لأنّ معناها إنّ".[5]

المذهب الثاني: عدم جواز دخول لام الابتداء على خبر لكن، وهو ما اختاره ابن مالك، وهو مذهب البصريين.

---

(1) سبك المنظوم وفك المختوم104.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن1/346،الإنصاف171م26، التبيين 353، شرح المفصل8/64، شرح الجمل1/430،شرح الكافية2/358، رصف المباني236، الجنى الداني132، ارتشاف الضرب 2/146، المغني اللبيب3/547، شرح ابن عقيل1/363، همع الهوامع1/446، منهج السالك1/280.

(3) صدر بيت من الطويل ،وذكره النحاة دون نسبة وقال ابن هشام عنه في مغني اللبيب :ولا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير، وذكره النحاة بلا تتمة إلا ابن عصفور، وابن عقيل حيث ذكرا صدره وهو:(يلومونني في حبِّ ليلى عوادلى) انظر: شرح الجمل الكبير1/426 ،وشرح ابن عقيل 1/363 ،وروي آخر البيت(لكميد) بدلاً من(لعميد) وهو في معاني القرآن للفراء1/465 ،وإعراب القرآن للنحاس2/256 ،والمفصل بشرح ابن يعيش8/62 ، والإنصاف1/209 .

(4) انظر: 171م26،والتبيين357.

(5) معاني القرآن للفراء1/466،465.

وقد ذكر ابن الأنباري احتجاج البصريين بقوله: "وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم ،على اختلاف المذهبين، وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر لكن وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد فلام التأكيد إنما حسنت مع إنّ لاتفاقهما في المعنى لأن كل واحد منها للتأكيد، وأما لكن فمخالفة لها في المعنى، وإن كانت لام القسم فإنما حسنت مع إنّ لأنّ(إنّ) تقع في جواب القسم، كما أن اللام تقع في جواب القسم، وأما لكن فمخالفة لها في ذلك لأنها لا تقع في جواب القسم؛ فينبغي أن لا تدخل اللام في خبرها".(1)

وقد ردّ البصريون حجج الكوفيين يقول ابن الأنباري: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قوله: **ولكنني من حبها لكميد**

فهو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه ،ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم ، ولو كان قياسا مطرداً لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم ، كما جاء في خبر إنّ ، وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذ لا يقاس عليه ".(2)

ويرد على القول بالتركيب فيقول: "وأما قولهم :إن الأصل في لكنّ إنّ زيدت عليها لا والكاف فصارتا حرفا واحدا .قلنا :لا نسلم؛ فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى".(3)

ويزيد العكبري إبطال دعوى التركيب بياناً وتفصيلاً ، فيقول: "وأما دعوى التركيب فبعيدٌ جدّاً ،وذلك أن لكن لا توكيد فيها ،و(أن) للتوكيد، والمركب وإن تغيّر حُكمه فلا بُدّ من بقاء المعنى فيه كما ذكرنا في (لولا زيدت لأتيتك) وأما (لن)فغيرُ مركبةٍ ولو قدّر أنها مركبة ،ولكن معنى النفي باقٍ والتوكيد هنا غيرُ باقٍ.

والوجه الثاني في فساد دعوى التركيب :أن الكاف زائدة على قولهم ،والهمزة محذوفة، و(لا)باقية على النّفي وكلّ ذلك لا يهتدى لما زيادته القياس، وكونُ الكلمة موضوعة على هذا اللفظ ممكن فلا يُعدل عنه لما لا يُعلم إلاّ بوحي أو توقيف ".(4)

وقد اختار ابن مالك في هذه المسألة مذهب البصريين ورد حجج الكوفيين من جهات فقال: "وأجاز الكوفيون دخول هذه اللام بعد (لكن) اعتبارا ببقاء معنى الابتداء معها، كما بقي مع (إنّ)،واحتجوا بقول بعض العرب: ولكنني من حُبِّها لعَمِيد ولا حجة لهم في ذلك ،أما الأولى فلأن اللام لم تدخل بعد (إن)لبقاء معنى الابتداء فحسب، بل لأنها مثلها في التوكيد، و(لكن) بخلاف ذلك، ولأن معنى الابتداء

(1) الإنصاف173.
(2) الإنصاف174.
(3)الإنصاف174.
(4) التبيين 357،358.

مع لكن لم يبق كبقائه مع (إنّ)،لأن الكلام الذي فيه إن غير مفتقر إلى شيء قبله، بخلاف الذي فيه (لكن)فإنه مفتقر إلى الكلام قبله، فأشبهت (أن) المفتوحة المجمع على امتناع دخول اللام بعدها. وأما: ولكنني من حبها لعميد فلا حجة فيه لشذوذه، إذ لا يعلم له تتمة ،ولا قائل، ولا راو عدل، يقول: سمعت ممن يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو هكذا في غاية من الضعف. ولو صح إسناده إلى من يوثق بعربيته لوجه، فجعل أصله: ولكن أنني، ثم حذفت همزة (إن) ونون لكن، وجيء باللام في الخبر لأنه خبر(إن)،أو حمل على أن لامه زائدة كما زيدت في الخبر قبل انتساخ الابتداء، كقول الراجز:[1]

أمُّ الحُلَيْس لعجوزٌ شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة

...وربما زيدت بعد (أنّ) المفتوحة كقراءة بعضهم:﴿ومَا أرْسلنا قبْلَكَ مِنْ المُرسلينَ إلاَّ إنَّهُم لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾[2]،وربما زيدت في الخبر بعد ما النافية...وأحسن ما زيدت في خبر المبتدأ المعطوف بعد إنّ المؤكد خبرها بها".[3]

وبهذا رده ابن يعيش ،وابن عصفور ،والرضي ، وابن هشام.

المسألة الثالثة: معنى (إنْ) المخففة من الثقيلة ومعنى اللام بعدها.

من المسائل الخلافية بين ابن مالك والكوفيين معنى(إنّ) عند تخفيفها ، ومعنى اللام بعدها يقول ابن مالك: "وتخفف(إنّ) و(كأنّ) فيعملان ويهملان ،وتلزم اللام حينئذٍ خبر(إنْ) فارقةً بينها وبين النافية، خلافاً للكوفيين، تفيد عندهم النفي، واللام الإيجاب".[4]

وبيان المسألة فيما يأتي:

اختلف النحاة في حكم (إنْ) وهم في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب الكوفيون[5]إلى أن (إنْ) إذا جاءت بعدها (اللام)تكون بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلاَّ).[6]

(1) الرجز لرؤبة. وقال في العباب قاله عنترة بن عروس، انظر: العيني بحاشية الصبان280/1 ،وأصول النحو1/ 274 ،حيث ذكر الشطر الاول فقط، وشرح المفصل130/3 ، وشرح الجمل الكبير427/1 .

(2) الفرقان20.

(3) شرح التسهيل29/2،30،31.

(4) الفرقان20.

(5) انظر: الأصول في النحو260/1، و التبيان في إعراب القرآن 124/1، والفريد في إعراب القرآن المجيد 387/1، وشرح المفصل 71/8، والتسهيل65، وشرح التسهيل لابن مالك 34/2، وشرح الرضي على الكافية 367/4، وارتشاف الضرب 1274/3، والبحر المحيط599/1 ’110/3، والدر المصون 155/2،ومغنى اللبيب 261/3، وائتلاف النصرة 155، وهمع الهوامع 453/1، ونسب هذا المذهب للفراء في إعراب القرآن للنحاس 269/1، والمحرر الوجيز220/1، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 157/2 .

(6) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 508م93، وائتلاف النصرة 155.

قال ابن مالك: "ومذهب الكوفيين أنّ(إنْ)المشار إليها لا عمل لها ولا هي مخففة من (إنّ) بل هي النافية، واللام بعدها بمعنى (إلا)" [1]، ويعلل أبو حيان ذلك في قوله: "وذلك لأن مذهبهم أنه لا يجوز تخفيفها ألبتة لا معمولة ولا مهملة؛ لأن الخفيفة عندهم هي حرف ثنائي الوضع نافِ، وليس مخففة من الثقيلة".[2]

قال ابن السراج: "ومذهب الكوفيين والبغداديين في(إنْ)التي تجاب باللام، يقولون: هي بمنزلة (ما) و(إلا)، وكان الكسائي يقول: "هي مع الأسماء والصفات –بمعنى الصفات الظروف– إنْ المثقلة خففت ومع الأفعال بمعنى(ما) و(إلا) واستدل الكوفيون على مجيء(اللام) للاستثناء بقول الشاعر :

أَمْسَى أَبَانُ ذليلاً بعد عِزَّته وما أَبَانُ لَمِن أَعْلاجِ سُودانِ[3]".[4]

ورد عليهم النحاة فيما ذهبوا إليه ، قال ابن يعيش: "لا عهد لنا باللام تكون بمعنى(إلا) ولو ساغ ذلك ههنا لجاز أن يقال: قام القوم لزيداً، على معنى: إلا زيدًا، وذلك غير صحيح، فاللام هنا المؤكدة دخلت لمعنى التأكيد، ولزمت للفصل بينها وبين(إن) التي للجحد".[5]

وقال ابن مالك: "وأما قولهم: إن اللام بمعنى (إلا) فدعوى لا دليل عليها، ولو كانت بمعنى (إلاّ) لكان استعمالها بعد غير (إنْ) من حروف النفي أولى، لأنها أنصّ على النفي من(إنْ) فكان يقال: لم يقم لزيد، ولن يقعد لعمرو، بمعنى: لم يقم إلا زيد ولم يقعد إلا عمرو، وفي عدم ذلك دليل على أن اللام لم يقصد بها إيجاب، وإنما قصد بها التوكيد كما قصد مع التشديد".[6]

المذهب الآخر: ذهب سيبويه وجمهور البصريين[7]إلى أنّ (إنْ) هي المخففة من الثقيلة تفيد التوكيد، يقول سيبويه: "و(إنّ) توكيد لقوله: زيد منطلق، وإذا خففت فهي كذلك، تؤكد ما يتكلم به؛ وليثبت الكلام، غير أن لام التوكيد تلزمها عوضا مما ذهب منها ".[8]

(1) شرح التسهيل لابن مالك 34/2.
(2) ارتشاف الضرب1271/3.
(3) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في مغنى اللبيب 261/3، وشرح شواهد المغني 604/2، والدرر 189/2، الأصول 260/1 ،والشاهد في قوله : وما أبان لمن أعلاج سودان، قال الكوفيون: اللام بمعنى إلا، والتقدير: وما أبان إلا من أعلاج سودان.
(4) الأصول في النحو 260/1.
(5) شرح المفصل71/8 .
(6) شرح التسهيل لابن مالك 35/2 .
(7) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 220/1، وإعراب القرآن للنحاس 296/1، ومشكل إعراب القرآن 278/1، والكشاف 340/1، والمحرر الوجيز 220/1، والتبيان في إعراب القرآن 124/1، والفريد في إعراب القرآن 387/1،وأمالي ابن الشجري147/3، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 100/1، والبحر المحيط 599/1’110/3، والدر المصون 155/2.
(8) الكتاب 233/4 .

وقد وافق الكسائي [1]البصريين، حيث جعلها للتوكيد إذا دخلت على الأسماء يقول الرضيّ:" وفرّق الكسائي بين(إنْ) مع اللام في الأسماء، وبينها ومعها في الأفعال، فجعلها في الأسماء المخففة، وأما في الأفعال فقال:(إنْ) نافية، واللام بمعنى(إلا) ".[2]

وهذا الرأي اختاره الأخفش [3]، والمبرد ، والزّجّاجي، وابن السراج ، وابن الشجري ، وأبو البركات الأنبا ري، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك، وأبو حيان ، والمرادي ، والسيوطي. [4]

يقول ابن يعيش:" فإذا ألغيت صارت كحرف من حروف الابتداء، يليها الاسم والفعل، ويلزمها اللام، فصلا بينها وبين (إنْ) النافية، إذ لو قلت : إن زيد قائم لالتبس الإيجاب بالنفي ".[5]

وقد خطّأ ابن مالك مذهب الكوفيين يظهر ذلك من خلال تخطئته لهم مستنداً إلى ما نقله عن الفراء في توجيه قوله تعالى:﴿**وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ**﴾[6]؛حيث ذكر نص الفراء الذي يقول فيه: "وأمّا الذين خففوا (إنّ)فإنهم نصبوا(كلا)بـ(ليوفينهم)،وهو وجه لا أشتهيه؛ لأنّ اللام لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله، فلو رفعت(كلاّ) لصلح ذلك كما يصلح أن تقول: إنْ زيدُ لقائم ،ولا يصلح أن تقول: إن زيداً لأضربُ؛ لأنّ تأويله بقولك: ما زيداً إلا أضرب، وهذا خطأ في اللام وإلا فهذا نصه"[7].

ثُمَّ قال معقباً: "فقد أقر حمل القراءة على جعل (إنْ) نافية واللام بمعنى (إلاّ) خطأ، ولا شك في صحة القراءة، فإنها قراءة المدنيين والمكيين، ولا توجيه لها إلا توجيه البصريين، وتوجيه الكوفيين خطأ بشهادة الفراء، فلم يبق إلا توجيه البصريين، فتعين الحكم بصحته"[8].

ومن خلال عرض المسألة يتبين لنا أنّ مذهب البصريين وهو أنّ(إن)مخففة من الثقيلة ، واللام لام التوكيد، التي بعد(إن) المخففة ليفرق بينها وبين(إن)التي بمعنى (ما) هو الأقوى، ولا دليل على أن اللام بمعنى(إلا) كما قال الكوفيون، ولو ساغ ذلك لجاز أن يقال: قام القوم لزيدًا، على معنى:

(1) انظر:الأصول في النحو200/1،وشرح الرضي على الكافية 367/4،وارتشاف الضرب 1274/3،وهمع الهوامع 453/1 .

(2) شرح الرضي على الكافية /367 .

(3)انظر:الكتاب139/2،المقتضب 188/1،اللامات115،الأصول في النحو 235/1،أمالي ابن الشجري 147/3 ، الإنصاف في مسائل الخلاف 508م93، شرح المفصل71/8،شرح الجمل لابن عصفور438/1، شرح التسهيل لابن مالك35/2، ارتشاف الضرب 1272/3، الجنى الداني 395،394،همع الهوامع 451/1، شرح المفصل71/8’72.

(4)انظر:الكتاب139/2،المقتضب 188/1،اللامات115،الأصول في النحو 235/1،أمالي ابن الشجري 147/3،الإنصاف في مسائل الخلاف 508م93، شرح المفصل71/8،شرح الجمل لابن عصفور438/1، شرح التسهيل لابن مالك35/2، ارتشاف الضرب 1272/3، الجنى الداني 395،394،همع الهوامع 451/1، شرح المفصل71/8’72.

(5) شرح المفصل71/8’72.

(6) سورة يسن32.

(7) شرح التسهيل35/2.

(8) شرح التسهيل35/2.

إلا زيدًا، وذلك غير صحيح، وكما قيل: لو كانت بمعنى (إلا) لكان استعمالها بعد غير (إن) من حروف النفي أولى؛ لأنها أنص على النفي من(إن) .

قال الزبيدي: "فالصحيح قول البصريين"[1].

المسألة الرابعة: اللام الأولى في (لعلّ) بين الأصالة والزيادة

من المسائل الخلافية بين ابن مالك والكوفيين التي ذكرها في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مسألة اللام الأولى في (لعلّ) بين الأصالة والزيادة، يقول ابن مالك: "ولام (لعلّ) الأولى زائدة ،لجواز سقوطها، خلافاً للكوفيين".[2]

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون[3] إلى أنّ اللام الأولى في (لعلّ) زائدة، والأصل فيها(علّ)،يقول سيبويه: "ولعلّ حكاية؛ لأنّ اللام هاهنا زائدة".[4]

ويقول المبرد: "وأصله(علّ)،واللام زائدة"[5].

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنها زائدة".[6]

وقد نقل الزجاجي إجماع النحويين البصريين على أنّ أصل(لعلّ'علّ) وأنّ اللام في أوله مزيدة وأنهم استدلوا بقول الشاعر: يا أبتا علك أو عساكا [7]

ويقول الآخر : عل صروف الدهر أو دولاتها تدلننا اللمة من لماتها[8]

فلو كانت اللام أصيلة في أوله ، لم يجز حذفها ؛ لأن المعنى بها كان يميل[9].

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أصالة اللام الأولى في (لعلّ)،يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّ اللام الأولى في لعلّ أصلية".[10]

---

(1) ائتلاف النصرة156.

(2) سبك المنظوم وفك المختوم106.

(3) انظر:الكتاب332/3،والمقتضب73/3،والمقتصد443/1،والإنصاف179م27،وشرح المفصل87/8،والجنى الداني579،وشرح ابن عصفور477/1،والبسيط891/2.

(4) الكتاب332/3.

(5) المقتضب73/3.

(6)الإنصاف179م27.

(7)الرجز من شواهد سيبويه :375/2 ، نسبه إلى رؤبة ، والخصائص: 98/2 برواية (عساكن) ، وسر صناعة الإعراب: 406/1 ، والإنصاف : 181 ، والتبيان في إعراب القرآن :48/2 ، والمغني :151/1 ، 699/2 ، وقبله (تقول بنتي قد أنى أناكا).

(8) البيت من شواهد اللامات : 135 ،والخصائص : 1 /316 ، وسر صناعة الإعراب: 406/1 ، والإنصاف :181 ، وشرح عمدة الحافظ ،لابن مالك:399 ،ومغني اللبيب : 155/1.

(9)ينظر:اللامات: 135 .

(10)الإنصاف179 م27.

وقد استدل الكوفيون لهذا لمذهب بدليلين، هما:

الأول: إنّ(لعلّ) حرف، وحروف الحروف كلها أصلية، وحروف الزيادة في قولهم: (سألتمونيها) مختصة بالأسماء والأفعال. [1]

الثاني: إنّ اللام لا تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلاّ شاذاً، نحو:(زيدل وعبدل وفحجل)،فكيف تزاد في الحروف، وهي بعيدة عن التصرف؛ لأنها تلزم طريقة واحدة لا تنفك عنها. [2]

ولعلّ من المفيد أن نعرض لرأي ثالث في هذه المسألة يرى فيه صاحبه أنّ اللام الأولى في (لعلّ) هي لام التأكيد الزائدة، كما في :لزيد أفضل من عمرو، يقول ابن عصفور: "فباطل أن يكون حرف هجاء، لأنّ اللام لا تزاد إلا في ذلك وعبدل، فثبت أنها لام تأكيد ضمت إلى (لعلّ). [3]

والى أن اللام زائدة في لعل للتوكيد ذهب ابن جني ، فذكر أن اللام لحقت من الحروف موضعين جاءت في أحدهما للتوكيد ، وفي الآخر للتوصل إلى النطق بالساكن ، فالأول: نحو قولك: لعل زيدا قائم، وإنما هو (عل) واللام زائدة مؤكدة [4]

وقد عقد أبو البركات الأنباري في الإنصاف لها مسألة صحح فيها ما ذهب إليه الكوفيون من أن لام لعل أصلية[5] .

وكذلك فعل العكبري ، إذ عد قول الكوفيين هو الأقوى ، فذكر أن اللام الأولى في (لعل) أصل في أقوى القولين ؛ لأن الزيادة تصرف ، والحروف بعيدة منه ؛ ولأن الحرف وضع اختصارا ، والزيادة عليه تنافي ذلك ، وأما مجيئها بغير لام ، فلغة فيها ، أو حذف حرف أصلي ، والحذف من جنس الاختصار ، فهو أولى بالاختصار ، وفي لعل لغات وهي (لعل ، وعل وعن ، ولعن ، ورعن ، ورغن)، والمشهور الأوليان، وأكثر العرب تنصب بها ومنهم من جر بها وهو قليل[6].

والذي يراه الباحث أنّ اللام الأولى في (لعلّ) حرف أصلي كما قال الكوفيون؛ وذلك لأنّ الزيادة نوع من التصرف، والحروف بعيدة عنه؛ لأنها موضوعة لمعنى معين، ولا مجال للقول بالزيادة فيها، فكل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى كما نص العلماء، فلا زيادة في المعنى عند إضافة اللام، ولا يقتضيها المقام أيضاً، وما استدل به البصريون من أبيات جاءت بحذف اللام الأولى من لعلّ لا حجة لهم فيها؛ لأنّ حذف اللام في هذه الأبيات جاء لضرورة الشعر وإقامة الوزن، إذ لو جاءت

(1)الإنصاف179 م27.
(2)الإنصاف179 م27.
(3)شرح جمل الزجاجي447/1.
(4) ينظر:سر صناعة الإعراب : 406/1 .
(5) ينظر : مسألة رقم (27) :(القول في لام لعل الأولى زائدة هي أو أصلية) : 180.
(6) ينظر:اللباب في علل البناء والإعراب : 206 - 207 .

هذه الأبيات باللام لاختل الوزن، ومن المعلوم أنّ ما جاء لضرورة شعرٍ أو إقامة وزن فلا حجة فيه، كما يقول الأنباري.[1]

المسألة الخامسة: نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده

من المسائل التي خالف فيها ابن مالك الكوفيين في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مسألة نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به، حيث قال: "ولا ينوب عنه غير المفعول به إلاّ وهو مفقود، خلافاً للكوفيين".

وبيان هذه المسألة فيما يأتي:

اختلف النحاة في حكم نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده وهم في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول: لا ينوب غير المفعول إذا وجد مطلقاً وهو مذهب البصريين[2]، إلا الأخفش.

وقد استدل البصريون لصحة مذهبهم بأدلة كثيرة ذكر منها العكبري أربعة أدلة: قال: "وإذا كان في الكلام مفعول به صحيح جعل القائم مقام الفاعل دون الظرف وحرف الجر لأربعة أوجه:

أحدها: أن الفعل يصل إليه بنفسه كما يصل إلى الفاعل بخلاف الظرف .

الثاني: أن المفعول به شريك الفاعل، لأن الفاعل يوجد الفعل، والمفعول به يحفظه.

والثالث: أن المفعول في المعنى قد جعل فاعلا في اللفظ ، كقولك مات زيد، وطلعت الشمس، وهما في المعنى مفعول بهما بخلاف الظرف.

والرابع :أن من الأفعال مالم يسم فاعله بحال نحو: عنيت بحاجتك وبابه، ولم يسند إلا إلى مفعول به صحيح فدلّ على أنه أشبه بالفاعل".[3]

ومن هذه الأدلة التي استدل بها على صحة مذهب البصريين ما نقل عن ابن عمرون في شرح التسهيل، قال: "إن بين المفعول المسرّح وبين الفاعل مشاركةً لا توجد بين الفاعل وبين باقي الفضلات، فكما أنه مع وجود الفاعل لا يقومُ غيره مقامه كذلك مع وجود ما شاركه هذه المشاركة لا يقومُ غيره مقام الفاعل". [4]

---

(1) انظر:الإنصاف628/2 .

(2) انظر: المقتضب 51/4 ، وإعراب القرآن للنحاس 143/4، والمقتصد 352/1، والتبيين عن مذاهب النحويين 268، وشرح الجمل لابن عصفور536/1، وشرح الرضي على الكافية 219/1، ومغني اللبيب 609/6، وشرح الأشموني 184/1، وارتشاف الضرب1338/3، وأوضح المسالك 149/2، وائتلاف النصرة 77،وشرح التصريح على التوضيح 429/1،وتفسير فتح القدير 8/5.

(3) اللباب في علل البناء والإعراب 429/1.

(4) شرح التسهيل لابن مالك 128/2.

وممن اختار هذا المذهب ابن جني، ومكي، والفارسي، والجرجاني، والصيمري، وابن الشجري، والزمخشري، وابن الخشاب، والعكبري، وابن عصفور، وابن هشام، والشيخ خالد الأزهري[1]، واختاره من الكوفيين الفراء حيث قال:" وقد قرأ بعض القراء فيما ذكر لي :﴿لِيُجْزِيَ قَوْماً﴾ وهو في الظاهر لحن ، فإن كان أضمر في (يجزي) فعلاً يقع به الرفع ، كما تقول :أعطى ثوبا ليجزي ذلك الجزاء قوماً ، فهو وجه". [2].

المذهب الثاني: جواز إنابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به، ونسب هذا المذهب إلى الكوفيين[3]، كما نسب إلى أبي عبيدة[4]، وأبي الحسن الأخفش[5]، واختاره ابن مالك في كتابه شرح التسهيل على خلاف ما في هذا الكتاب ولنستمع إليه يُحدّثُنا عن هذا المذهب في قوله: "وأجاز الأخفش والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده، وبقولهم أقول إذ لا مانع من ذلك". [6] ثُمَّ بَيّنَ حُجَّتَهُ التي قادته إلى هذا المذهب، فقال:"أنّهُ وارد عن العرب، ومنه قراءة أبي جعفر: ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [7]، فاقام الجار والمجرور مقام الفاعل، وترك(قوما) منصوباً، وهو مفعول به، ومثل هذه القراءة قول الشّاعر:

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيرةٌ جِرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلكَ الجِروِ الكِلابـا[8]

---

(1) انظر: الخصائص 397/1، واللمع 36 و مشكل إعراب القرآن 37/2 ، والكشف 112/1 و الحجة للقراء السبعة260/5 و التبصرة والتذكرة 127/1 و المقتصد في شرح الإيضاح 352/1 و أمالي ابن الشجري 519/2 و المفصل 259 و المرتجل 123 و اللباب في علل البناء والإعراب1/ 158و شرح الجمل لابن عصفور 536/1 و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 149/2 و شرح التصريح على التوضيح 429/1 .

(2) معاني القرآن للفراء 46/3.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء 46/3، ومعاني القرآن للكسائي231، وإعراب القرآن للنحاس4/ 144، واللباب في علل البناء والإعراب 159/1، وشرح التسهيل لأبن مالك 128/2، وشرح الكافية الشافية 609/2، وارتشاف الضرب 1339/3، وشرح الرضي على الكافية 219/1،وتعليق الفرائد4/259، وشرح الأشموني 184/1، وائتلاف النصرة 77، وروح المعاني 86/17، وتفسير فتح القدير 8/5.

(4) انظر: الكشف 113/2، وإبراز المعاني 600، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 335/11،والبحر المحيط311/6، وارتشاف الضرب 1338/3، وروح المعاني 86/17 ، وتفسير فتح القدير 575/3.

(5) انظرمذهبه في: شرح التسهيل لابن مالك 128/2، وشرح الكافية الشافية 609/2، والبحر المحيط 311/6، وارتشاف الضرب1338/3، والدر المصون 646/9،وتعليق الفرائد4/259، وشرح الأشموني 184/1، وتفسير فتح القدير 8/5.

(6) شرح التسهيل لابن مالك128/2،وتعليق الفرائد159/2.

(7) القراءة (ليجزي قوما) بضم الياء وفتح الزاي على مالم يسم فاعله (وقوما) نصب وهي قراءة عاصم كما في الهداية 776/12؛ وهي قراءة أبي جعفر كما في: جامع البيان 82/21، وإعراب القرآن للنحاس 143/4، والنشر 278/2، والإتحاف 466/2، وزاد في البحر المحيط 45/8، و الدر المصون 645/9 شيبة وعاصمْ ، وفي الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 162/16، وأبو جعفر والأعرج وشيبة، وفي معاني القرآن للفراء 46/3، ومعاني الكسائي 332 قرأ بعضهم ، وبدون نسبة في الكشاف 485/5 ، والتبيان في إعراب القرآن 1153/2،وإعراب القراءات الشواذ 467/2، والفريد في إعراب القرآن المجيد 283/4.

(8) البيت من الوافر وهو لجرير نسب إليه في: الخزانة 337/1، والدرر 363/1، وهو غير موجود في ديوانه وبلا نسبة في :إعراب القرآن للنحاس 144/4، والحجة للفارسي 260/5 ، والخصائص 397/1، والحجة لأبن خالويه

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل، ونصب (الكلاب) وهو مفعول به، ومثله قول الرّاجز:

أُتِيحَ لي من العِدَى نذيرا به وُقيتُ الشرَّ مُسْتَطِيرا[1]

ومثلهُ....."[2].

وقد أجاب المانعون عن أدلة المجيزين بأنّ القراءة شاذة[3] ،أمّا الأبيات فقد نعتوها بالشذوذ، [4]أو الضرورة. [5]

والراجح ما رآه ابن مالك لورود السماع بذلك ولا حجة للمانعين في ردهم القراءة ووصفها بالشذوذ، بل إنهم طعنوا فيما لا طعن فيه، أمّا وصفهم الأبيات بالشذوذ والضرورة فلا حجة لهم في ذلك؛ لكثرة الأبيات، ولورود نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده في غير الشعر.

المسألة السادسة: باب تنازع العاملين

من المسائل الخلافية بين ابن مالك والكوفيين في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مسألة أولى العاملين بالعمل في التنازع حيث قال: "والمختار إعمال الأقرب ،خلافاً للكوفيين".[6]

وبيان هذه المسألة فيما يأتي:

إذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئت بالاتفاق ؛ لأن إعمال كل منهما مسموع من العرب ، والخلاف بينهم في المختار هل هو الأول أو الثاني؟

مذهب الكوفيين[7] في إعمال الفعلين أنّ إعمال الفعل الأول أولى، والدليل على ذلك القياس والنقل ،أمّا القياس فهو أنّ الفعل الأول سابق الثاني ،وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلاّ أنه كان مبدوءاً به، فكان أعماله أولى لسبقه والعناية به، ولهذا لا يجوز إلغاء ظننت إذا وقعت مبتدأة، نحو: ظننت زيداً قائماً، بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة.

ص250،والمحرر الوجيز 97/4، والموضح 866/2، والفريد في إعراب القرآن المجيد 459/3، وشرح المفصل 75/7، وشرح الجمل لابن عصفور 537/1، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي335/11، وشرح الرضي على الكافية 219/1،وتعليق الفرائد260/4، وهمع الهوامع 521/1، وائتلاف النصرة 78، وروح المعاني 86/17 .

(1) البيت من الرجز وهو في: شرح شذور الذهب 163ونسبه محقق الكتاب إلى يزيد بن القعقاع ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك128/2، والبحر المحيط 311/6.

(2) شرح التسهيل128/2.

(3) انظر:تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد259/4.

(4)انظر:شرح ابن عقيل بحاشية الخضري343/1.

(5) انظر:التصريح بمضمون التوضيح327/2.

(6) سبك النظوم وفك المختوم123.

(7) ينظر:الإنصاف ص79،والتبيين ص252،والتسهيل ص86،وشرح المفصل167/2،وشرح الكافية الشافية288/1، وشرح الرضي179/2،وارتشاف الضرب2142/4،والمساعد452/1،وائتلاف النصرة ص114، وهمع الهوامع109/2، وشرح الأشموني101/2..

أمّا النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيراً، ومن شواهده قول الشاعر[1]:

فلوْ أنّمَا أَسْعَى لأَشْمَى مَعِيْشَةٍ كَفَانِى وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

فأعمل الفعل الأول، ولم أعمل الثاني لنصب(قليلاً).

وقال آخر[2]:

ولَمَّا أَنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيْلَى سَمِعْتُ بِبَيْنَهِمْ نَعَبَ الغُرَابَا

فأعمل الأول ، ولذلك نصب(الغراب)،ولو أعمل الثاني لوجب أن يرفع.

وذهب البصريون[3] إلى أنّ إعمال الثاني أولى من إعمال الأول، والدليل على إعماله القياس والسماع، أمّا القياس فهو أنّ الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول، وليس في إعماله دون الأول نقص معنى، فكان إعماله أولى ، والذي يدل على أن للقرب أثراً أنه حملهم القرب والجوار حتى قالوا:(جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) فأجروا (خرب) على(ضب) وهو صفة للجحر؛ لأنّ الضب لا يوصف بالخراب فهاهنا أولى.

أمّا النقل فقد جاء كثيراً، فمن ذلك قوله تعالى:﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾[4] ،فأعمل الفعل الثاني وهو(أفرغ)،ولو أعمل الأول لقال:(أفرغه عليه)،وقوله:﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَه﴾[5] فإنك لو طبقت قواعد هذا الباب على هذه الآية أيقنت أن العامل في (كتابيه) هو (اقرءوا) إذ لو كان العامل هو(هاؤم) لكان يتعين ذكر الضمير مع(اقرءوا)،فكان يقال: هاؤم اقرءوه كتابيه، لأنّ الضمير لا يحذف من العامل الثاني إذا أعملت الأول في لفظ المعمول.

وقال الشاعر[6]:

وَلكِنَّ نِصْفَاً لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِى بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ

---

(1) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص 68،والكتاب79/1،والإنصاف ص 79،وتذكرة النحاة ص339،وائتلاف النصرة ص113،وهمع الهوامع110/2،وخزانة الأدب327/1،وبلا نسبة في:المقتضب76/4،والمقرب16/1،ومغني اللبيب256/1.

الشاهد في قوله:(كفاني ولم أطلب قليل) استشهد به الكوفيون على إعمال الأول.

(2) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في: الإنصاف ص80،والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية31/1.

الشاهد:(سمعت بينهم نعب الغرابا) حيث أعمل الأول فنصب(الغراب)،ولو أعمل الثاني لرفعه.

(3) ينظر مذهبهم في:الكتاب79/1،والمقتضب72/4،والإنصاف ص79،والتبيين ص252،والتسهيل ص86،وشرح التسهيل176/2،وشرح الكافية الشافية288/1،وارتشاف الضرب2142/4،وأوضح المسالك175/2،والمساعد452/1،وشفاء العليل447/1،وائتلاف النصرة ص113،والتصريح320/1،وهمع الهوامع109/2،وشرح الأشموني101/2.

(4) الكهف96.

(5) الحاقة19.

(6) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه311/2،والكتاب77/1،والمقتضب74/4،والإنصاف81،وشرح المفصل78/1،وتذكرة النحاة345،وائتلاف النصرة114.

والشواهد على ذلك كثيرة. [1]

ونقل سيبويه[2] يدل على أنّ إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب، وأنّ إعمال الأول قليل.

واختار ابن مالك [3]مذهب البصريين، وقال: "وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح؛ لأنّ إعمال الثاني أكثر في الكلام من إعمال الأول، وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل...ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر ،بخلاف إعمال الثاني ،فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم، وقد تضمنه القرآن المجيد في مواضع كثيرة، منها قوله تعالى:﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الكَلالَةِ﴾[4]،وقوله﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً ﴾[5] ، وقوله ﴿والَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بآياتِنَا﴾[6]،وقوله﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَه ﴾[7]،وقوله ﴿وأَنَّهُمْ ظَنُّوا كمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَداً﴾[8]،وهذا كله من إعمال الثاني. [9]

ومن خلال عرض المسألة يتبين لنا أنّ ما ذهب إليه ابن مالك والبصريون من أولوية إعمال الثاني هو الصحيح، وذلك لأسباب:

أولها: كثرة ما نقل سيبويه عن العرب من إعمال الثاني، وكما قال ابن مالك: وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل.

ثانيها: كثرة مجيئه في القرآن الكريم بخلاف ما نقله الكوفيون فإنه مع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر.

ثالثها: قوة حجج البصريين ترجح قولهم.

المسألة السابعة:(سوى)بين الظرفية والتصرف.

من السائل الخلافية بين ابن مالك والكوفيين والتي ذكرها في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مسألة (سوى)بين الظرفية والتصرف، يقول ابن مالك: "ويلزم نصب(سوى) على الظرفية، ولا يدخل عليها حرف الجر إلا اضطراراً، خلافاً للكوفيين في جعلها كـ(غير)". [10]

وبيان هذه المسألة فيما يأتي:

(1) ينظر:الإنصاف81،وشرح المفصل8/1،وشرح التسهيل166/2،والتصريح318/1.
(2) الكتاب77/1،79.
(3) ينظر: شرح التسهيل176/2،وارتشاف الضرب2142/4،والمساعد452/1،وشفاء العليل447/1.
(4) النساء176.
(5) الكهف96.
(6) الروم16.
(7) الحاقة19.
(8) الجن7
(9) شرح التسهيل176.
(10) سبك المنظوم وفك المختوم134.

اختلف البصريون والكوفيون في (سوى)،فذهب البصريون[1] إلى أنها اسم، يلزم الظرفية، يقول سيبويه:" ومن ذلك أيضا :هذا سواءك ،وهذا رجل سواءك، فهذا بمنزلة مكانك".[2]

ويقول: "وأمّا أتاني القوم سواك، فزعم الخليل رحمه الله أنّ هذا كقولك: أتاني القوم مكانك".[3]

وقد ذهب أبو علي الفارسي إلى ما ذهب إليه سيبويه من كون(سوى)اسماً يلزم الظرفية، يقول أبي علي الفارسي: "ومن ظروف المكان ما يستعمل اسماً وظرفاً؛ ومنها ما يستعمل ظرفاً ولا يستعمل اسماً، فالأول: كخلف وقدام وأمام، والثاني: نحو عندي وسوى وسواء".[4]

وإلى هذا المذهب نزع جمهور النحاة، كأبي الحسن الأخفش، وأبي العباس المبرد، وأبي بكر بن السراج، وأبي الفتح ابن جني، والصّيمري، وابن الأنباري، وابن يعيش، وابن عصفور .[5]

واستدل هؤلاء على ظرفية (سوى)بقول العرب: رأيت الذي سواءك، فوصلوا الموصول بـ(سواك) وحدها، كما وصلوه بـ(عند) ونحوه من الظّروف. ولذلك خرّجوا ما جاء من النّصوص السّماعيّة التي نزعت فيها(سوى)جلد الظّرفيّة ،وارتدت فيها زي الأسميّة المحضة على أنّ ذلك ضرورة شعريّة.

أمّا الكوفيون فقد قالوا إنّها تكون ظرفاً، ولكنها تخرج عن الظرفية، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّ(سوى)تكون اسماً، وتكون ظرفاً".[6]

فالكوفيون كما هو واضح ، لم يخالفوا أهل البصرة، إلاّ في قولهم: إنّها تخرج عن الظّرفية ،إذ هم مقرّون أنّها تكون ظرفاً، وقد استدّل الكوفيون بالسماع شعراً ونثراً، فقد وردت جملة من الشواهد تأثرت فيها(سوى)بالعوامل المختلفة. وإليك نماذج مما سمع:

1. قوله صلى الله عليه وسلم:(ما أنتم في سواكم من الأمم إلاّ كالشّعرة البيضاء في جلد الثّور الأسود، وكالشّعرة السّوداء في جلد الثّور الأبيض).[7]
2. ومنه قول العرب ممّا روى الفرّاء: أتاني سواك، ومن الشّعر:[8]
3. قول الشّاعر: **وإذا تباع كريمة أو تشترى فسواك بائعها وأنت المشتري**[9]

(1) انظر: شرح المفصل83/2،وشرح الكافية للرضي132/2،وأوضح المسالك281/2،وشرح التصريح362/1.
(2) الكتاب407/2.
(3) الكتاب350/2.
(4) الإيضاح العضدي165.
(5) انظر: شرح الكافية للرضي133/2، والمقتضب349/4، والأصول287/1، واللمع125، والتبصرة313/1، والإنصاف297/1، وشرح المفصل84/2، وشرح الجمل259/2.
(6) الإنصاف295/1.
(7)صحيح مسلم: كتاب الإيمان201/1، رقم:378، سنن ابن ماجة: كتاب الزهد رقم:4283، مسند الإمام أحمد386/1.
(8) ينظر: شرح التسهيل315/2،وشرح الكافية الشافية719/2،وشرح الأشموني159/2.
(9) البيت من الكامل قاله ابن المولى(محمد بن عبدالله بن مسلم)وهو في شرح الحماسة للمرزوقي1761/4،وشرح التسهيل315/2،وشرح الكافية الشافية718/2،وشرح الأشموني159/2..

ويبدو لنا من خلال تتبع الكتب التي تحدثت عن هذه المسألة أنّ فيها اختلافاً واضحاً ، وقد أتى هذا الاختلاف من قول النحويين إنّها تكون ظرفاً، مع أنها تفيد ما تفيده (غير)،ولا تشير إلى الظرفية المكانية، يقول الأشموني: "ولسوى من الأحكام ما لغير فيما سبق؛ لأنها مثلها؛ لأمرين: أحدهما: إجماع أهل اللغة على أنّ معنى قول القائل: قاموا سواك، وقاموا غيرك واحدٌ، وأنّهُ لا أحد منهم يقول إنّ سوى عبارة عن مكان أو زمان".(1)

وكان سيبويه في حيرة من استعمال(سوى)، حيث أشار إلى أنّها بمعنى مكانك كما سبق، ولكنّه عاد وصرح في موضع آخر بأنّها تكون بمعنى (غير)، يقول: "إلاّ إنّ في سواك معنى الاستثناء"(2)ويقول: "فعلوا ذلك؛ لأنَّ معنى سواء معنى غير".(3)

وقد تابع النحويون البصريون سيبويه في ذلك، فجاء الأمر عندهم مضطرباً كما كان عند سيبويه، يقول ابن السراج: "وسوى وسواء إذا أردت بها معنى غير لم تستعمل إلاّ ظرفاً"(4).

ويقول ابن يعيش: "وغير المتصرف نحو عند وسوى إذا كان بمعنى غير".(5)

وكان ابن مالك يذهب في غير هذا الكتاب إلى رأي الكوفيين مخالفاً سيبويه والجمهور في هذه المسألة ،حيث رأى أنّ (سوى) يجوز وقوعها اسماً وظرفاً إلا أنه ينكر كثيراً وقوعها ظرفية، ويزعم أن الأصل فيه هو الاسم، أي عكس ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، ولم ينكر ذلك الكوفيون بل أجازوا ذلك على حد سواء.

وحجة ابن مالك؛ أنّ سيبويه قد أفاد بأن(سوى)بمعنى (غير)،وذلك يستلزم ـ عنده ـ انتفاء الظرفية ، كما هي منتفية عن غير؛ ولأنّ الظرف هو ما ضُمّن معنى (في) من أسماء الزمان والمكان، وسوى ليس كذلك، قال: وحتى لو سُلم لظرفيته، فلا يسلم للزومه الظرفية وعدم التصرف".

وقد اعتُرض عليه بنحو جاء الذي سواك، بوقوع(سوى)صلة، وعدم وقوع(غير)كذلك وهما في معنى واحد، وأجاب ابن مالك عن ذلك بأنه ناذر كندرة نصب(غدوة) بعد (لدن)، وأنه إنما جاز ذلك لتشبيه (سوى)بعند ولدى في لزوم الإضافة لفظاً، ومعنى، فعومل معاملتهما فوقع وصلاً، ولم تعامل(غير) مثلها لأنها قد تنفك عن الإضافة لفظاً. (6)

(1) شرح الأشموني158/2.
(2) الكتاب350/2.
(3) الكتاب32/1.
(4) الأصول199/1.
(5) شرح المفصل44/2.
(6) شرح التسهيل316/2.

وبهذا يتبين لنا أنّ ابن مالك قد خالف في سبك المنظوم وفك المختوم رأيه في شرح التسهيل ،وشرح الكافية الشافية حيث كان مذهبه في كتابه قيد الدراسة هو مذهب البصريين، في حين اختار في شرح التسهيل وشرح الكافية الشافية رأي الكوفيين، وقدم تسويقاً لهذا الاختيار، واستدل على ذلك بالإجماع والسماع حيث يقول:"(سوى)،المشار إليه اسم يستثنى به ويجر ما يستثنى به لإضافته إليه، ويعرب هو تقديراً، كما تعرب (غير) لفظاً، خلافاً لأكثر البصريين، في ادّعاء لزومها النصب على الظرفية ، وعدم التّصرف، وإنّما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين: أحدهما: إجماع أهل اللغة على أنّ معنى قول القائل: قاموا سواك وقاموا غيرك واحد، وأنه لا أحد منهم يقول: إن سوى عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدلّ على مكان ولا زمان فبمعزل عن الظرفية، الثاني: أنّ من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنّها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك، فإنّها قد أضيف إليها وابتدئ بها، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية، فمن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم:(سألت ربي ألاّ يُسلّط على أُمّتي عدوّا من سوى أنفسهم) وقوله صلى الله عليه وسلم: (ما أنتم في سواكم من الأمم إلاّ كالشّعرة البيضاء في جلد الثّور الأسود) ثمّ ساق ابن مالك عددا من الشواهد التي تصرف فيها (سوى)،مرفوعاً؟؟،ومنصوباً، ومجروراً، ومعمولاً للنواسخ".[1]

والذي يترجح للباحث هو رأي الكوفيين وابن مالك لكثرة السماع

المسألة الثامنة: لزوم اقتران (قد) لفظاً أو تقديراً بـ(الحال)

من المسائل الخلافية بين ابن مالك والكوفيين التي ذكرها ابن مالك في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مسألة وقوع الفعل الماضي حالاً، حيث قال: "حق الحال أن يكون مقارناً، فإن كان آتياً، أوّل بمقارن وإن كان فعلاّ ماضياً ، قرن غالباً بقد لفظاً أو تقديراً، أو قدر قبله موصوف خلافاً للكوفيين".[2]

وبيان هذه المسألة فيما يأتي:

اجمع النحاة على جواز مجيء الفعل الماضي حالاً إذا كانت معه(قد) أو كان وصفاً لمحذوف، واختلفوا في جواز ذلك بدون(قد) على مذهبين:

المذهب الأول: مذهب الكوفيين [3]–ماعدا الفراء– والأخفش[4] من البصريين؛ جواز وقوع الفعل الماضي حالاً بدون(قد).

(1) شرح الكافية الشافية717/2،وشرح التسهيل316/2.

(2) سبك المنظوم وفك المختوم138.

(3) ينظر:الإنصاف212،والتبيين383،واللباب في علل البناء والإعراب293/1،وشرح المفصل67/2،وشرح الرضي على الكافية83/2،وارتشاف الضرب1610/3،ومغني اللبيب173/1،والمساعد47/2،وائتلاف النصرة124.

(4) ينظر:رأي الأخفش في :أمالي ابن الشجري278/2،والإنصاف212،وشرح المفصل67/2،وشرح الرضي83/2،وارتشاف الضرب1610/2،ومغني اللبيب173/1،والمساعد47/2،وائتلاف النصرة124.

واحتج الكوفيون بقوله تعالى:﴿أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [1]و(حصرت)فعل ماض، وهو في موضع الحال، وتقديره: حصرةً صدورهم، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ:﴿حَصِرَةً صُدُورُهُمْ﴾.

واستدلوا أيضاً بقول أبي الصخر الهذلي: [2]

وإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هَزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بلَلَهُ الْقَطْرُ

فـ(بلله) فعل مض وهو في موضع الحال ،فدل على جوازه.

وأمّا المعنى فإنّ الفعل الماضي يقع صفة للنكرة ،وكل ما جاز أن يكون صفة فإنه يجوز أن يكون حالاً، ألا ترى أنك تقول: جاء زيد يضحكُ كما تقول:جاء زيد ضاحكاً؛ لأنك تقول: جاء رجل يضحك، كما تقول: جاء رجل ضاحكٌ، فيكون صفة للنكرة.

المذهب الثاني: مذهب البصريين:

ذهب البصريون إلى أنّ الفعل الماضي لا يكون حالاً إلاّ بـ(قد) مظهرة أو مضمرة.[3]

وإنّما لم يجز أن يقع الماضي حالاً لعدم دلالته على الحال، لا تقول جاء زيدٌ ضَحِكَ في معنى ضاحكاً، فإن جئت معه بـ(قد) جاز أن يقع حالاً؛ لأن قد تقربه من الحال، ألا تراك تقول: قد قامت الصلاة، قبل حال قيامها، ولهذا يجوز أن يقترن به الآن، أو الساعة فيقال: قد قام الآن أو السّاعة، فتقول: جاء زيد قد ضحك ، وأقبل محمد وقد علاه الشيب. [4]

وأجاب البصريون عن كلمات الكوفيين، وخرجوا الآية القرآنية : ﴿أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ على أوجه[5]:

منها: أن تكون في موضع جر لأنها صفة لـ(قَوْمٍ) في قوله تعالى:﴿إِلاّ الَذِينَ يَصِلُونَ إلى قَوْمٍ﴾.

ومنها: أن يكون في موضع نصب؛ لأنها صفة لـ(قوم) مقدر، وتقديره: أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم.

ومنها: أن يكون خبراً بعد خبر، كأنه قال: أو جاءوكم، ثم أخبر فقال: حصرت صدورهم.

---

(1) النساء90.

(2) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين957/2، والإنصاف253/1، والخزانة254/3، والتصريح336/1، والمقاصد النحوية227/2،وبلا نسبة في: أوضح المسالك227/2،وشرح الرضي83/2،وشرح المفصل67/2،وهمع الهوامع394/1.

(3) ينظر:الإنصاف212، والتبيين383، واللباب293/1، وشرح المفصل67/2، ومغني اللبيب173/1، وائتلاف النصرة124.

(4) ينظر شرح المفصل66/2.

(5)ينظر في ذلك: إعراب القرآن479/1، ومشكل إعراب القرآن205/1، والكشاف288/1، والإنصاف214، والبيان263/1، والتبيان379/1، والفريد774/1، والبحر المحيط317/3،والدر المصون67/4.

ومنها: أن يكون محمولاً على الدعاء، لا على الحال، فتكون جملة دعائية لا محل لها من الإعراب.
ومنها:أن يكون بدلاً من (جاءوكم)بدل اشتمال.
ومنها:أن يكون جواب شرط مقدر، تقديره: إن جاءوكم حصرت.
قال ابن يعيش: وأما ما ذكروه ـ يعني الكوفيين ــ من المعنى ففاسد والأمر فيه بالعكس ،فإن كل ما يجوز أن يكون حالاً يجوز أن تكون صفة للنكرة، وليس كل ما يجوز أن يكون صفة للنكرة يجوز أن يكون حالا، ألا ترى أن الفعل المستقبل يجوز أن يكون صفة للنكرة ، نحو: هذا رجل سيكتب أو سيضرب، ولا يجوز أن يقع حالاً، فضاحك ونحوه إنما وقع حالاً لأنه اسم فاعل، واسم الفاعل قد يكون للحال، وليس كذلك الفعل الماضي ولا الفعل المستقبل، فلا يكون كل واحد منهما حالاً".[1]
وممن اختار مذهب البصريين وحكم بفساد مذهب الكوفيين وردّ على أدلتهم، وحكم عليه بالغلط ابن الأنباري .[2]

هذا وقد اختار ابن مالك في هذه المسألة في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين قال: "وزعم قوم ــ يعني البصريين ــ أنّ الفعل الماضي لفظاً لا يقع حالاً وليس قبله (قد) ظاهرة إلا وهي قبله مقدرة.
وهده دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأنّ الأصل عدم التقدير، ولأنّ وجود قد مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد. وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه...وأجاز بعض من قدّر(قد) قبل الفعل الماضي الاستغناء عن تقديرها بجعل الفعل صفة لموصوف مقدّر، وهو أيضاّ تكلف شيء لا حاجة إليه".[3]

وبهذا يتبين لنا أن ابن مالك خالف في سبك المنظوم وفك المختوم رأيه في شرح التسهيل، حيث كان مذهبه كما هو واضح في صدر المسألة هو مذهب البصريين في حين اعتنق في شرح التسهيل مذهب الكوفيين مبيناً فساد مذهب البصريين.

والذي اختاره في هذه المسألة هو مذهب الكوفيين وابن مالك وهو جواز مجيء الفعل الماضي المثبت حالاً بدون (قد)؛لأنّ الإلزام بكون (قد) مقدرة في هذه الحالة دعوى لا تقوم عليها حجة، ولأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود (قد) مع الفعل الماضي لا يزيده معنى على ما يفهم به إذا لم توجد؛ وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه.
وهو ما صححه الكثير من النحاة قال ابن عقيل: والصحيح أنه لا حاجة إليه، لكثرة ما ورد بدون(قد) والتقدير: تكلف بلا دليل، وهذا قول الكوفيين ومذهب الأخفش، ونسب إلى الجمهور.[4]

(1) شرح المفصل67/2.
(2) انظر:الإنصاف 215،216.
(3) شرح التسهيل373.372/2.
(4) ينظر:المساعد47/2.

المسألة التاسعة:(مِن) لابتداء الغاية في الزمان

من المسائل الخلافية بين ابن مالك والكوفيين والتي ذكرها الشيخ ابن مالك في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مسألة جواز مجيء(مِن) لابتداء الغاية من الزمان يقول ابن مالك: "(مِن) لابتداء الغاية في المكان، والتبعيض ، ولبيان الجنس، وللتعليل، وللإبدال، وللقسم، وللإنتهاء على رأي، ولا يبتدأ بها الزمان خلافاً للكوفيين".[1]

وبيان هذه المسألة فيما يأتي:

اختلف النحاة في مجيء(مِن) جارة للزمان على مذهبين:

المذهب الأول: المنع من جرها للزمان، وهو مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وأكثر البصريين إلى أنّ (مِن) تستعمل في الكلام للبدء في الأمكنة فقط، نحو: خرجت من البصرة إلى الكوفة، في حين أنّ (مُذْ) تستعمل للبدء في الأزمنة،نو:ما رأيته مُذْ يوم الجمعة إلى اليوم، ولا يمكن أن تستعمل إحداهما مكان الأخرى،فلا تقول:صمت من اليوم إلى يوم الخميس، ولا تقول: خرجت مُذْ بغداد إلى البصرة، يقول سيبويه: "وأمّا (مِن) فتكون ابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا".[2]

ويقول في موضع آخر :"وأمّا(مُذْ)فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان ، كما كانت (مِن) فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها، وذلك قولك: ما لقيته مُذْ يوم الجمعة إلى اليوم، ومُذْ غدوة إلى السّاعة، وما لقيته مُذ اليوم إلى ساعتك هذه، فجعلت اليوم أوّل غايتك، فأجريت في بابها كما جرت(مِن) حيثُ قلت: من مكان كذا إلى مكان كذا".[3]

وقد استدل البصريون لرأيهم هذا بدليل واحد، وهو إجماع النحويين كافة على أنّ(من)للابتداء في الأمكنة، و(مُذْ)للابتداء في الأزمنة؛ لذا فلا تدخل واحدة منهما على الأخرى، يقول الأنباري: "وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أنّ(مِنْ) في المكان نظير(مُذْ) في الزمان؛ لأنّ(مِنْ) وضعت؛لتدل على ابتداء الغاية في المكان،كما أنّ(مُذْ) وضعت؛ لتدلّ على ابتداء الغاية في الزمان،ألا ترى أنك تقول:(ما رأيته مُذْ يوم الجمعة)،فيكون المعنى أنّ ابتداء الوقت الذي اقتطعت فيه الرؤية يوم الجمعة،كما تقول: (ما سرت من بغداد)،فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا المكان،فكما لا يجوز أنْ تقول:(ما سرت مُذْ بغداد)،فكذلك لا يجوز أن تقول:(ما رأيته من يوم الجمعة) ".[4]

(1) سبك المنظوم وفك المختوم142.
(2) الكتاب224/4.
(3) الكتاب226/4.
(4)الإنصاف372/1.

المذهب الثاني: جواز مجيئها جارة للزمان، وهو مذهب الكوفيين[1]

وقد استدل الكوفيون على صحة هذا الرأي بما ورد في القرآن الكريم وفي كلام العرب نثراً وشعراً. فمن القرآن الكريم قوله تعالى:﴿لمسجدٌ أسس على التقوى من أوّل يوم أحقُّ أنْ تقوم فيه﴾[2]،وقوله تعالى ﴿إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة﴾ [3]ومن الحديث الشريف قوله صلى الله ليه وسلم:(...مَنْ يَعْمَل مِنْ نُصْفِ النّهارِ...،فعملت النصارىٰ مِنْ نُصْفِ النّهارِ إلى العصر). [4]

وقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة رضي الله عنها: (هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام) [5] ،ومن الأحاديث على ذلك قول من روى حديث الاستسقاء(فمطرنا من جمعة إلى جمعة) [6]

ومن الشعر قول النابغة الذبياني:

ولا عَيْبَ فيهم غيرَ أنّ سيوفهُم بِهنَّ فلولٌ من قِراعِ الكتَائبِ

تُخَيّرْنَ مِن أزْمانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إلى اليومِ قَدْ جُربنّ كلّ التّجاربِ[7]

ومنها قول الراجز:

تنتهضُ الرّعْدةُ في ظُهيْري من لدُن الظُّهر إلى العُصيري[8]

وقول زهير بن أبي سلمى:

لمن الديارُ بِقُنّةِ الحجرِ أقْوِيْنَ من حججٍ ،ومن دَهْرِ[9]

وغبرها من الشواهد الكثير. [10]

وكان البصريون قد تأولوا ما استدل به الكوفيون من آيات كريمة وأبيات شعرية بتقدير مصدر محذوف قبل الظرف ، ففي قوله تعالى مثلاً: ﴿لمسجدٌ أسس على التقوى من أوّل يوم ﴾:إنّ هناك مضافاً

(1)ينظر: شرح المفصل11/8،وشرح الجمل488/1،وشرح الكافية الشافية797/2،ومنهج السالك238،وتوضيح المقاصد201/2،والجنى الداني308،والمساعد246/2،وهمع الهوامع212/4.

(2)التوبة108.

(3)الجمعة9.

(4)صحيح البخاري،باب الإجازة50/3.

(5)صحيح البخاري،باب الإجازة50/3.

(6)سنن أبي داود ،باب رفع اليدين في الاستسقاء694/1.

(7)من الطويل وهو في ديوان النابغة46.

(8)من الرجز لرجل من طيء،انظر : شرح التسهيل132/3.

(9)ديوان زهير114،وانظر:معاني الحروف103،والأزهية293،والإنصاف371/1،وشرح المفصل11/8،وشرح الجمل489/1،والتصريح17/2.

(10)انظر:شرح التسهيل132/3 والأزهية293،والإنصاف371/1،وشرح المفصل11/8والتصريح17/2.

محذوفاً ، والتقدير: من تأسيس أولّ يوم، ثمّ حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وكذلك القول في قول زهير:

لمن الديارُ بِقُنّةِ الحجرِ أقْوِيْنَ من حججٍ ،ومن دَهْرِ

حيث قالوا: إنّ التقدير: من مرّ حجج ومن مرّ دهر.

وتأويلهم لما ورد من السماع ضعيف؛ وذلك لأنّ المصدر يكتسب الظرفية مما بعده، فتقدير المصدر لا يفيد شيئاً ،يقول السهيلي: "وليس يحتاج في قوله:(من أول يوم) إلى إضمار ،كما قدّره بعض النحاة: من تأسيس أوّل يومٍ، فراراً من دخول(من) على الزمان، ولو لفظ بالتأسيس لكان معناه: من وقت تأسيس أول يوم، فإضماره للتأسيس لا يفيد شيئاً".

وقد اختار ابن مالك في جميع كتبه غير هذا الكتاب موضوع الدراسة رأي الكوفيين في أنّ (مِنْ) يجوز استعمالها للابتداء في الزمان يقول في شرح التسهيل: "وأمّا استعمال(مِنْ) في الزمان فمنعه غير صحيح، بل الصحيح جوازه؛ لثبوت ذلك في القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة".[1]

ويقول في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح: "بعد أن ذكر الحديث الطويل الذي أوردناه سابقاً: "قلت: تضمن هذا الحديث استعمال(مِنْ)في ابتداء غاية الزمان أربع مرات، وهو ما خفي على أكثر النحويين، فمنعوه تقليداً لسيبويه في قوله: وأمّا(مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وأمّا (مُذْ)فتكون لابتداء غاية الأيام والأحيان، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها، يعني أنّ (مُذْ) لا تدخل على الأمكنة، ولا (مِنْ) على الأزمنة.

فالأول مسلم بإجماع.

والثاني ممنوع لمخالفة النقل الصحيح والاستعمال الفصيح".[2]

وأشار إلى هذا الاستعمال في الخلاصة حيث قال:"

بَعِّض وبيِّنْ وابْتَدِئْ فِي الأمْكِنَةْ بـ(مِنْ) وَقَدْ تَأْتِي لِبَعْضِ الأزْمِنَةْ[3]

وبهذا يتبين لنا أنّ ابن مالك خالف في شرح التسهيل، وشواهد التوضيح والتصحيح، والخلاصة رأيه في سبك المنظوم وفك المختوم حيث كان مذهبه خلاف مذهب الكوفيين في حين صحح مذهبهم في كتبه الأخرى مستدلاً على ذلك بكثرة السماع.

(1) شرح التسهيل131/3.
(2) شواهد التوضيح130.
(3) الخلاصة39.

والذي نختاره في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الكوفيون وابن مالك في أغلب كتبه وذلك لكثرة الشواهد الشعرية والنثرية التي تؤيد هذا الاستعمال، وهو ما بنى عليه ابن مالك رأيه في هذه المسألة، إضافة إلى ردّ كثير من مجوّزي هذا الاستعمال على المانعين ـ حين أوّلوا شواهد المسألة على كثرتها، بأنّ تأويل ما كثُر ليس بجيّد.

قال المرادي: "وتأويل البصريين ما ورد من ذلك تعسف".

كما أن هذا الرأي هو اختيار الكثير من النحاة يقول أبو حيان: "وقد كثُر ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها، وقال به الكوفيون والمبرد، وهو الصحيح، وتأويل كثرة وجوده ليس بجيد".(1)

المسألة العاشرة: إضافة الاسم إلى اسم يوافقه معنى:

من المسائل التي خالف فيها ابن مالك الكوفيين وذكرها في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مسألة جواز إضافة اسم إلى اسم يوافقه في المعنى قال: "لا يضاف موصوف إلى وصفه، وتقدر الإضافة فيما أوهم ذلك إلى موصوف لائق، خلافاً للكوفيين".(2)

وبيان هذه المسألة فيما يأتي:

ذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى، إذا اختلف اللفظان، سواء أكانت من إضافة الموصوف إلى صفته، نحو مسجد الجامع، وجانب الغربي أم من إضافة الصفة إلى موصوف نحو:جردُ قطيفةٍ، أمّا إذا اتفق اللفظان فإنّه لا يجوز إضافتهما. (3)

ويقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان".(4)

وقد استدل الكوفيون على صحة مذهبهم بالسماع، ومن شواهدهم قوله تعالى:﴿إِنَّ هَذَا لَهُو حَقُّ الْيَقِينِ﴾(5)، حيث أضيف الحق إلى اليقين ومعناهما واحد، وقوله تعالى:﴿وَالَدارُ لآخِرَةِ خَيْرٌ﴾(6)،فأضيفت الدار إلى الآخرة.

يقول الفراء:"ومثله: أتيتك بارحة الأولى، وعام الأول، وليلة الأولى، ويوم الخميس، وجميع الأيام تضاف إلى نفسها لاختلاف لفظها، وكذلك شهر ربيع".(7)

ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر:

(1) ارتشاف الضرب441/2.
(2) سبك المنظوم وفك المختوم148.
(3) انظر :معاني القرآن للفراء2/1،3/330،76/55،والإنصاف436/2،وشرح المفصل10/3،وشرح الرضي على الكافية243/2،وارتشاف الضرب506/2.
(4) معاني الفراء331/1.
(5) الواقعة95.
(6) الأنعام32.
(7) معاني الفراء331/1.

وَلَوْ أَقْوَتْ عَلَيْكَ دِيَارُ عَبْسٍ عَرَفْتَ الذُّلّ عِرْفَانَ الْيَقِيْنِ[1]

وهنا أضيف العرفان إلى اليقين، ومعنى البيت عنده، عرفت الذلّ عرفانا ويقينا.

وقال الراعي النميري:

وَقَرّبَ جَانِبَ الْغَرْبِيّ يَأْدُو مَدَبَّ السَّيْلِ وَاجْتَنَبَ الشِّعَارَا[2]

فأضيف الجانب إلى الغربي وهما بمعنى واحد .والشواهد على ذلك كثيرة[3].

وممن اختار مذهب الكوفيين الرضي قال:"والإنصاف أنّ مثله كثير لا يمكن دفعه ، كما في نهج البلاغة(لنسخ الرجاء منهم شققات وجلهم) وقوله : (ورخاء الدّعة، وسكائك الهواء)".

أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى عدم جواز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى واحتجوا بأن المضاف يكتسب التعريف أو التخصيص من المضاف إليه، فلا بد من كونه غيره، إذ لا يتعرف الشيء بنفسه. [4]

وما جاء ظاهره على ذلك يؤول، فيقال في صلاة الأولى: صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس، وفي مسجد الجامع: مسجد الوقت الجامع، وفي ﴿وَالدَّارُ الْآخِرَةُ﴾: ولدار الساعة الآخرة، لأن الساعة مراد بها يوم القيامة، وفي جانب الغربي: جانب المكان الغربي، وهكذا. [5]

والذي يترجح لي في هذه المسألة هو مذهب الكوفيين ومن وافقهم؛ لأنّ السماع يؤيده ، فقد ورد كثيراً في القرآن الكريم ،وفي كلام العرب، ولا يمكن دفعه، وأمّا ما ذهب إليه البصريون من تأويل المسموع على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه فذلك تكلف واضح لا داعي له، ومن أصولهم:ما لايحتاج إلى تأويل أفضل مما يحتاج إلى تأويل [6].والله أعلم.

المسألة: الحادية عشر: إعمال الوصف دون اعتماد:

من المسائل التي خالف فيها ابن مالك الكوفيين وذكرها في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مسألة إعمال الوصف دون اعتماد قال:"ولا يعمل ـــ اسم الفاعل ـــ مُصَّراً باتِّفاقٍ، ولا غيرَ مُعْتَمِدٍ على موصوفٍ أو نفيٍ أو استفهامٍ،خلافاً للكوفيين".[7]

وبيان هذه المسألة فيما يأتي:

ذهب البصريون [8]غير الأخفش ،إلى أنّ الوصفَ المشتق لا يعمل إلاّ إذا تقدمه أداة نفي أو استفهام.

(1) البيت من الوافر،ولم أعثر على قائله،وهو من شواهد معاني القرآن للفراء56/2.
(2)البيت من الوافر، وفي ديوانه 148 ، وهو من شواهد الإيضاح 283، والإنصاف437/2.
(3)ينظر أمالي ابن الشجري68/2، والمقرب 234 ، وارتشاف الضرب506/2، وهمع الهوامع419/2.
(4)ينظر الخصائص24/3،والمقتصد894/2،والإنصاف437/2.
(5)ينظر :الإيضاح283،وأمالي ابن الشجري69/2،وشرح المفصل10/3،والإنصاف437/2،واللباب39/1.
(6)ينظر : دراسة في النحو الكوفي363
(7)سبك المنظوم وفك المختوم162.
(8)ينظر : رأيهم في ائتلاف النصرة87،79 .

وتبعهم في هذا كثير من النحويين مثل:الفارسي، والجرجاني، والزمخشري، والعكبري، وابن يعيش وابن الحاجب. [1]

يقول الزمخشري:"فإن قلت بارُعٌ أدبه من غير أن تعمده بشيء وزعمت أنك رفعت به الظاهر ، كُذِّبتَ بامتناع قائمٌ أخواك".[2]

فهو ينفي عمل الوصف (بارعٌ) في الاسم الظاهر (أدبه) من غير الاعتماد على شيء قبله.

ويدلل على هذا بأن قولك :(قائمٌ أخواك) ممتنع.

وامتناعه عند سيبويه لعلتين[3]:

1. لأن أخاك لم يرتفع بقَائِمٍ فاعلاً له لأنه لا يعمل دون اعتماد.
2. أنّ (قائمٌ)هنا لا يصح كونه خبراً مقدماً ؛ لأنه مفرد والمفرد لا يكون خبراً عن المثنى.

واحتج البصريون لمذهبهم بالسماع:

ومنه قول الشاعر:

أَنَا وٍ رِجَالُكَ قَتْلَ امْرِئٍ مِنَ العِزِّ في حُبِّكِ اعْتَاضَ ذُلا[4]

وقول الشاعر:

لَيتَ شِعْرِي مُقِيمُ العُذْرَ قَومِي أم هُمُ لي في حُبها عَاذِلُونا[5]

ففي الشواهد السابقة لم يعمل اسم الفاعل إلا بالاعتماد على شيءٍ قبله وهو في الشاهد الأول(النفي المنوي)أي: ما كل رجلٍ مؤت نصحه. [6]وفي الشاهد الثاني قد اعتمد على أداة الاستفهام: الهمز. [7] وعلى الاستفهام المقدر في الشاهد الأخير والتقدير(مقيمٌ العذر قومي؟)[8].فلعذر مفعول به لمقيم وهو مبتدأ وقومي فاعل أغنى عند الكوفيين والأخفش ولا يجوز أن يعرب(مقيم) بالابتداء عند غيرهم [9]

واحتجوا كذلك بما يلي:

(1)ينظر : المقتصد1/246،247،والمفصل229،واللباب1/134،وشرح المفصل6/79،والإيضاح في شرح المفصل1/642 .

(2)المفصل229. .

(3)شرح المصل6/80.

(4)البيت من المتقارب،وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب500،والمقاصد النحوية3/566، والدرر اللوامع2/314،

(5)البيت من الخفيف،وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب502،والدرر اللوامع2/314.

(6)الدرر اللوامع2/128.

(7)الدرر اللوامع2/128.

(8)شرح الشذور389.

(9)الدرر اللوامع2/128.

أولا : أنَّ حرف الاستفهام وحرف النفي يقتضيان الفعل ، لأن الفعل هو الجزء الذي يُستفهم عنه أو ينفيه ، فكذلك اسم الفاعل إذا وقع موقع هذا الفعل فإنَّه مثله فيما يقتضيه. (1)

ثانيا:أنَّ اسم الفاعل فرعٌ عن الفعل لذلك ضَعُفَ في العمل،فاحتاج إلى ما يتقوى به من الاعتماد. [2]

ومن خلال الشواهد السابقة نلاحظ أن همزة الاستفهام وأداة النفي(ما النافية) هما الأكثر شيوعاً في اعتماد اسم الفاعل عليهما في العمل ، إلا أنَّ ابن مالك قد أجاز جميع أدوات النفي.

فأجاز (لا وإنْ وليس وما الحجازية).

وأطلق كذلك في أدوات الاستفهام فجوَّز : هل وما ــ ومَنْ ومتى وَأيَن وكيف وكم وأيَّان. (3)

- أما أبو حيان فقيد هذا كله بالسماع عن العرب ولم يرتضِ ما أطلقه ابن مالك.

حيث قال:" فالأحوط ألا يثبت تركيبٌ من هذه التراكيب التي أجازها ابن مالك،إلا بعدالسَّماع".[4]

أمّا سيبويه والكوفيون والأخفش[5]، فقد جوزوا إعمال الوصف دون اعتماد.

إلا أنه عند سيبويه جائز على قبح ، يقول سيبويه:" وزعم الخليل ، رحمه الله أَنَّهُ يستقبح أن يقول:"(قائمٌ زيدٌ) وذاك إذا لم تَجعل (قائماً) مقدماً مبنياً على المبتدأ".(6)

فسيبويه هنا يجُوِّز إعمال الوصف دون اعتماد لكن على قُبح.

وبهذا المعنى قد فَهِمَ ابن مالك عبارة سيبويه السابقة فقال: " ... فإن لم يكُن الوصفُ مسبوقاً باستفهام ولا نفي ضَعُفَ عند سيبويه إجراؤُهُ مجرى المسبوقِ ولم يَمتنع".[7]

لكنَّ أبا حيان نجده يُخَطِّيءُ ابن مالك في قوله السابق فيقول:" ودعوى ابن مالك أنَّ سيبويه لا يحَسُنُ عنده الابتداء بالوصف إلا بعد استفهام ، أو نفي ، فإن فُعِلَ به ذلك دونهما قَبُحَ دون منع ، لَيسَتْ بصحيحة".(8)

إلا أنني هنا أرى أن قول ابن مالك هو الصواب ؛ وذلك لما يلي:

1) أن القبح لا يعني المنع ، بل الجواز على قلة وكثيراً ما يردد النحاة عبارة : يجوز على قبح.

(1)الإيضاح في شرح المفصل642/1،وشرح المفصل79/6.
(2)اللباب في علل البناء والإعراب440/1.
(3)شرح التسهيل274/1.
(4)إرتشاف الضرب1083/3.
(5)ينظر:الكتاب125/2و ائتلاف النصرة86و البحر المحيط396/8.
(6)الكتاب125/2.
(7)شرح الكافية الشافية332/1.
(8)إرتشاف الضرب1083/3.

2) أن سيبويه عقد باباً في كتابه أسماه(باب ما يحتمل الشعر) ضَمَّ فيه : صرف مالا ينصرف ، وحذف مالا يُحذف ، والقبيح الجائز إذ يتلفظون به لأنه مُستقيم ليس فيه نقضٌ. (1)

أما الكوفيون ، فقد ذهبوا إلى إعمال الوصف دون اعتماد على شيءٍ قبله نحو: (قائمٌ زيدٌ) فـ (قائمٌ) عندهم مبتدأ وزيدٌ : فاعل سد مسد الخبر.

ونجد كذلك ابن مالك يميل مع الكوفيين والأخفش بعض الميل ، حيث أنَّه يجوّزه لكن على قلة حيث يقول في ألفيته : وقد يجوز نحو فائزٌ أولو الرشد(2)

ومما احتج به الكوفيون والأخفش ، ما يلي:

أ- السماع:

1) استدل الأخفش بالسماع بقراءة:

﴿ودانيةٌ عليهم ظلالها﴾(3) بالرفع والتاء وهو خبر متقدم.

فجعل (دانيةٌ) مبتدأ ، و(ظلالهُا) فاعله سد مسد الخبر من غير اعتماد نحوقولك :قائمٌ الزيدون. (4)

واستدلوا كذلك بقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ والدَّوَآبِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾(5)

2) قول الشاعر:

خَبيرٌ بنو لهبٍ فلاتَكُ مُلْغيا مَقَالَةَ لهبيٍّ إذا الطَّيرُ مرَّت(6)

3) قول الآخر:

فَخَيرٌ نَحنُ عند النَّاسِ مِنْكُمْ إذا الدَّاعِي المثَّوبُ قَالَ : يَالا(7)

فخبير مبتدأ وبنو لهبٍ فاعل سد مسد الخبر وكذلك:

خيرٌ نحنُ ، فخير مبتدأ ونحن فاعل سد مسد الخبر ولم يسبقه نفي ولا استفهام.

ب- القياس كما يلي:

أولاً: أنهم أجروا الوصف في عدم الاعتماد مجرى الظرف حين أعملوه بلا اعتماد على شيء نحو: (في الدار زيدٌ). (8)

(1)الكتاب1/53،62.
(2)الفية ابن مالك15.
(3)الإنسان14، وينظر هذه القراءة إعراب القراءات الشواذ 656/2، وهي قراءة رجاء بن حيوة.
(4)ينظر البحر المحيط396/8.
(5)فاطر28.
(6)البيت من الطويل وهو في:شرح الكافية الشافية333/1،وشرح التسهيل273/1.
(7)البيت من الوافر وهو في :شرح التسهيل273/1 .
(8)الكافية87/1.

ثانياً: لما لاسم الفاعل من قوة شبه بالفعل. (1)

ويتضح أن إعمال الكوفيين للوصف دون الاعتماد وعدم قبولهم الإعراب على التقديم والتأخير مرتبطٌ بأصولهم وهي عدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ.

وقد اعترض البصريون على شواهد الكوفيين بما يلي:

1. اعترضوا على القراءة التي أوردها الأخفش بأنه يجوز فيها أن يكون (دانيةٌ)خبراً مقدماً وظلالها مبتدأً مؤخراً. (2)
2. أما قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ والدَّوَآبِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾

فَرُدَّ بأنه وصفٌ لمحذوف في معنى المذكور كأنَّه قيل: ومن الناس والدواب والأنعام صنفٌ مختلفٌ ألوانه. (3)

3. أنَّ اسم الفاعل إذا ثبت أنهَّ أُجْرِيَ مجرى الفعل في عمله ، فلا يلزم أن يجري مجراه في وقوعه أَوَّل الكلام والابتداء به ، فلابُدَّ من دليل آخر يدل على ذلك. (4)
4. أنهم لم يحكوا عن العرب(قائمٌ الزيدان ولا ذاهبٌ إخوتُكَ) إلا على الاعتماد .

وممّا تقدم يترجح لديّ مذهب البصريين وذلك:

- لمجيء شواهد كثيرة عن العرب عمل الوصف فيها معتمداً والسماع مقدم على القياس . وكما يقول ابن جني في باب تعارض السماع والقياس: "إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تقسه في غيره"(5).
- لأن استشهاد الأخفش بالقراءة يعارضه احتمال إعرابها بوجه آخر . وكما قالالأصوليون: (الدليل إذا دخله الاحتمال بَطُلَ به الاستدلال).

(1)اللباب440/1،وشرح المفصل79/6.
(2)البحر المحيط396/8،والدر المصون606/10.
(3)ائتلاف النصرة86.
(4)شرح جمل الزجاجي341/1.
(5)الخصائص117/1.

الخاتمة

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى . وبعد

فقد انتهيت بعون الله وتوفيقه _ من كتابة هذا البحث ، وهو: المسائل الخلافية بين ابن مالك والكوفيين في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم، وبعد هذه الرحلة مع ابن مالك والكوفيين في هذا الكتاب موضوع الدراسة استطيع أن أخلص إلى جملة من النتائج أهمها:

- يُعد كتاب سبك المنظوم وفك المختوم أحد كتب ابن مالك النحوية المهمة، التي جزم فيها برأيه من بين سائر كتبه الأخرى، فنراه يرجح الرأي على خلاف ما في التسهيل أو الألفية أو الكافية الشافية ،ويبدو أن تفكيره النحوي زمن تأليف هذا الكتاب قد استقر على وفق مذهب يتصف بصفة الاستقلال في الرأي والحرية في التفكير والانتقاء، كان يعرض آراء الفريقين ويختار ما يراه مناسباً حينما يجد الرأي متفقاً مع تفكيره النحوي، سواء أكان هذا الرأي كوفياً أم كان بصرياً.
- تبين لنا من خلال هذا البحث أنّ ابن مالك في كتابه هذا قد خالف فيه ما ذهب إليه في التسهيل ،فربما كان متفقاً مع الكوفيين في التسهيل في مسألة نجده يخالف ذلك في سبك المنظوم ومن الأمثلة على ذلك ما أورده في مسألة نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده،حيث خالف ما ذهب إليه في التسهيل فقال في سبك المنظوم:"ولا ينوب عنه غير المفعول به إلاّ وهو مفقود، خلافاً للكوفيين"، وقال في التسهيل:"وأجاز الأخفش والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده وبقولهم أقول إذ لا مانع من ذلك".

وفي مسألة (من) لابتداء الغاية في الزمان حيث خالف ما ذهب إيه في التسهيل فقال في سبك المنظوم :"ولا يبتدأ بها الزمان خلافاً للكوفيين ،وقال في التسهيل:"وأمّا استعمال (مِنْ) في الزمان فمنعه غير صحيح بل الصحيح جوازه لثبوث ذلك في القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة.

المراجع

1. القرآن الكريم.
2. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبدا للطيف الزبيدي، تحقيق: الدكتور/طارق الجنابي، (عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى1407هـ، 1987م).
3. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، (مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة الأولى1418هـ، 1998م).
4. الأزهية في علم الحروف للهروي، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.ط2، 1413هـ/1993م).
5. أسرار العربية، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، (مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، بدون).
6. الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: الدكتور عبدالحسين الفتلى، (طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة1417هـ، 1996م).
7. إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، (عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى1417هـ، 1996م).
8. إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق: الدكتور/زهير غازي زاهد، (عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية1505هـ، 1985م).
9. أمالي ابن الشجري لهبة الله ابن الشجري، تحقيق: الدكتور /محمود محمد الطناحي، (مطبعة الخانجي، القاهرة الطبعة الأولى 1413هـ، 1992م).
10. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، حققه: د/جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: د/رمضان عبدالتواب، (مطبعة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الأولى2002م).
11. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق:محمد محي الدين عبدا لحميد، (المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الثالثة1399هـ، 1979م).
12. الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق:الدكتور/حسين شاذلي فرهود، (دار العلوم للطباعة والنشر، الطبعة الثانية1408هـ، 1988م).
13. البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق:الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ، 1993م).

14. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق: الدكتور/عياد ابن عيد الثبتي، (دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى1407هـ، 1986م).
15. التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق: الدكتور/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، (الطبعة الأولى 1403هـ، 1982م).
16. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبدا لله بن الحسين العكبري ، تحقيق:علي محمد البجاوي، (عيسى البابى الحلبي وشركاه).
17. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، تحقيق:الدكتور/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، (دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعةالأولى1406هـ، 1986م).
18. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق:الدكتور/محمد كامل بركات، (دار الكتاب العربي1387هـ).
19. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق:الدكتور محمد عبدالرحمن بن محمد المفدى.
20. التوطئة لأبي علي الشلوبيني، دراسة وتحقيق الدكتور/يوسف أحمد المطوع ، أستاذ الدراسات النحوية المساعد جامعة الكويت.
21. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبدا لله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، اعتنى به وصححه : الشيخ هشام سمير البخاري، (دار عالم الكتب ، الرياض).
22. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: الدكتور/فخر الدين قباوة، والأستاذ/محمد نديم فاضل، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى1413هـ، 1992م).
23. الحجة في القراءات السبع لابن خالوية، تحقيق: الدكتور/عبدالعال سالم مكرم، (دار الشروق، بيروت، الطبعة الثالثة1399هـ، 1979م).
24. الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، (عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة1403هـ، 1983م).
25. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط (دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى1406هـ، 1986).
26. الدرر اللوامع على همع الهوامع جمع الجوامع للشنقيطي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى1419هـ، 1999م).
27. رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق: الأستاذ الدكتور/أحمد محمد الخراط، (دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة1423هـ، 2002م).

28. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة الألوسي، (دار إحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان).
29. سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك، حققه:د/عدنان محمد سلمان و أ/فاخر جبر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، الطبعة ألاولى1425هـ 2004م،
30. سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق:الدكتور/ حسن هنداوي، (دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية1413هـ، 1993م).
31. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق:الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد(دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون1400هـ، 1980م).
32. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق:محمد باسل عيون السود، (دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،الطبعة الأولى1420هـ،2000م).
33. شرح أبيات مغني اللبيب،صنعة:عبدالقادر بن عمر البغدادي،تحقيق:عبدالعزيز رباح،وأحمد يوسف دقاق،(دار المأمون للتراث،دمشق،الطبعة الأولى:1398هـ،1978م).
34. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك(منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)تحقيق:محمد محيى الدين عبدالحميد،(دار الكتاب العربي،بيروت،لبنان،الطبعة الأولى1375هـ،1955م).
35. شرح التسهيل لابن مالك،تحقيق:الدكتور/ عبدالرحمن السيد،والدكتور محمد بدوي المختون،(دار هجر،القاهرة،الطبعة الأولى1410هـ،1990م).
36. شرح التصريح على التوضيح للأزهري، تحقيق:محمد باسل عيون السود ، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى1421هـ، 2000م).
37. شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق:الدكتور/ صاحب أبو جناح.
38. شرح الرضي على الكافية، تحقيق:يوسف حسن عمر، (جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، الطبعة الثانية1996م).
39. شرح شواهد المغني للسيوطي، (منشورات دار مكتبة الحياة).
40. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات:لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق:عبدالسلام محمد هارون، (القاهرة، دار المعارف، ط5، 1993م).
41. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق:الدكتور /عبد المنعم أحمد هريدي، (دار المأمون للترات، مكة المكرمة، الطبعة الأولى1402هـ، 1982).

42. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، حققه وقدم له وعلق عليه:د/ رمضان عبدالتواب، و د/ محمود فهمي حجازي، و د/ محمد هاشم عبدالدايم، (الهيئة المصرية العامة للكتاب ط1986، 1م).
43. شرح المفصل لابن يعيش، المطبعة المنيرية.
44. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق:الدكتور/طه محسن، (مكتبة ابن تيميه، الطبعة الثانية1413هـ).
45. صحيح البخاري للإمام البخاري، طبعة جديدة مضبوطة ومصححة ومفهرسة(دار ابن كثير، دمشق بيروت، الطبعة الأولى1423هـ، 2002م).
46. صحيح البخاري:البخاري، (المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول، تركيا، بدون).
47. صحيح مسلم بشرح النووي، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون).
48. ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السّيّدإبراهيم محمد _مدرّس مساعد بكلية الآداب جامعة عين شمس القاهرة، (دار الأندلس ، الطبعة الأولى يناير 1980م).
49. الكتاب لسيبويه،تحقيق:عبدالسلام محمد هارون،(الناشر مكتبة الخانجي،القاهرة،الطبعة الثالثة1408هـ،1998م).
50. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود،والشيخ علي محمد معوّض،(مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى1418هـ،1998م).
51. اللامات للزجاجي، تحقيق:د/مازن المبارك،(دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية1412هـ ،1992م).
52. اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، (دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ودار الفكر، دمشق، سورية، الطبعة الأولى1416هـ، 1995م).
53. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق: عبدا لسلام عبدا لشافي محمد، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى1422هـ، 2001م).
54. المرتجل لابن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، (دمشق1392هـ1972م).
55. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق :الدكتور/ محمد كامل بركات، الجزء الثاني، (دار الفكر دمشق ، الطبعة الأولى1402هـ، 1982م).

56. مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق:د.حاتم صالح الضامن، (مؤسسة الرسالة ، ط2، 1405هـ، 1984م).
57. معاني القرآن للفراء، (عالم الكتب، الطبعة الثالثة1403هـ، 1983م).
58. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق:الدكتور/ عبداللطيف محمد الخطيب، (الكويت، الطبعة الأولى1421هـ، 2000م).
59. المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق:الدكتور/كاظم بحر المرجان، (الناشر مطبعة الرشيد، العراق1982م).
60. المقتضب للمبرد، تحقيق:محمد عبدا لخالق عضيمة، (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة1415هـ، 1994م).
61. منهج السالك إلى ألفية ابن مالك بحاشية الصبان، ومعه شرح الشواهد للعيني(فيصل عيسى البابي الحلبي).
62. همع الهوامع في شـــرح جمع الجوامع للســـيوطي، تحقيق:أحمد شـــمس الدين، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى1418هـ، 1998م).